كلية التجارة
جامعة جنوب الوادي

دراسات فى المحاسبة المالية

قسم المحاسبة والمراجعة

د. محمد يوسف عبد الرحيم

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

كلية التجـارة

جامعة جنوب الوادي

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. وبعد ..

تعد المحاسبة المالية وسيله للحصول على معلومات مفيدة تساعد جميع الأطراف ذوي المصلحة في اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة. ومن اجل اداء المحاسبة لدورها في توفير هذه المعلومات فلابد لها من القيام بوظيفتي القياس والافصاح المحاسبي من خلال القو ائم المالية.

ويهدف هذا الكتاب الي القاء الضوء على بعض الموضوعات المعاصرة في المحاسبة المالية، وفي ضوء ذلك تم تقسيم الكتاب الي أربعة فصول تضمنت الموضوعات التالية:

- **الفصل الأول: الإفصاح المحاسبي والتقديرات لمحاسبية**
- **الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي ومعلومات راس المال الفكري**
- **الفصل الثاني: الإفصاح المحاسبي وممارسات الاستدامة البيئية**
- **الفصل الر ابع: الإفصاح المحاسبي والتقارير المتكاملة**

الفصل الأول

الإفصاح المحاسبي والتقديرات المحاسبية

مقدمة:

تعد التقديرات المحاسبية من أكثر القضايا إثارة للجدل والنقاش، حيث تنطوي التقارير المالية على العديد من التقديرات المحاسبية المعقدة، وتمثل تلك التقديرات تحدياً كبيراً لكل من معديها ومر اقبي الحسابات على السواء، وذلك بسبب ظروف عدم التأكد المحيطة بها، والتحيزات الادارية، وتقلب الاسواق المالية ومخاطر الاقتصاد.

كما لاقت التقديرات المحاسبية اهتماما متز ايداً في الآونة الأخيرة من جانب المنظمات المهنية للمحاسبة، حيث أشار FASB إلى أن التقارير المالية تعتمد إلى حد كبير على التقديرات المحاسبية، واهتم إطار FASB بتحديد المفاهيم التي ترتكز عليها هذه التقديرات، كما أكد إطار IASB أن استخدام التقديرات يعد جزء أساسي من إعداد القو ائم المالية.

وأدي الاعتماد المتز ايد علي التقديرات المحاسبية في التقارير المالية الي العديد من التحديات الإضافية والتي من أهمها انخفاض الثقة في جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، وكذلك زيادة مخاوف العديد من المنظمين والمهنيين ومستخدمي القو ائم المالية بشأن جودة المعلومات الواردة بتلك التقارير، حيث تؤثر التقديرات المحاسبية بشكل مباشر علي جودة ودلالة المعلومات الواردة بالتقارير المالية وذلك نتيجة للبعد الشخصي المتلازم في تقدير الأحداث الخاصة بها والمتعلقة بالمستقبل، وكذلك لاعتمادها علي الكثير من الاحكام المهنية والاجتهادات الشخصية من جانب معدي القو ائم المالية والتي تجعلها أكثر عرضة للتحيزات الادارية والأخطاء.

ونتيجة لازدياد درجة التعقيد وعدم التأكد في معلومات التقديرات المحاسبية وخاصة في ظل تطور المعايير المحاسبية واستخدامها لمحاسبة القيمة العادلة وتعدد السياسات المحاسبية المتاحة في معالجة البنود الواردة بالقو ائم المالية ومع وجود الحرية الممنوحة للإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية والممارسات البديلة لمعالجة نفس البند، كل ذلك يؤثر علي سلامة ومصداقية معلومات التقارير الما لية ، وذلك نتيجة لاستغلال المعالجات والممارسات البديلة كوسيلة لإظهار التقارير المالية وتحويلها مما يجب أن تكون عليه إلي ما ترغب أن تظهره الإدارة في هذه التقارير للغير، مما يعني استخدام الادارة للتقديرات المحاسبية كأداة غير مباشره للتلاعب وعدم وضوح المعلومات الواردة في بالتقارير المالية وعرضها بطرقة مغايره لحقيقة ما يجب أن تكون عليه وهذا ما يؤدي الي ما يسمي بغموض التقارير المالية .

وفي ضوء ما سبق يمكن تناول هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

أولا: التقديرات المحاسبية وجودة معلومات التقارير المالية:

تعرضت مهنة المحاسبة والمراجعة لكثير من التغيرات السريعة والمتلاحقة وخاصة فيما يتعلق بعملية قياس بعض بنود القوائم المالية، وتُعد التقديرات المحاسبية واحدة من أهم هذه التغيرات إثارة للجدل والنقاش، وعلي الرغم مما توفره هذه التقديرات من معلومات محاسبية هامة إلا أنها تعتبر موطناً لخلافات غير محدودة، حيث تنطوي القوائم المالية علي العديد من التقديرات المحاسبية والتي تقوم الإدارة بوضع الافتراضات الخاصة بها، كما تمثل التقديرات المحاسبية تحدياً كبيراً لكل من المحاسبين والمراجعين وذلك بسبب ظروف عدم التأكد المرتبطة بها وتقلبات الأسواق المالية ومخاطر الاقتصاد والتحيزات الإدارية. وفي ضوء ما سبق و انطلاقا من أهمية وخطورة عملية التقدير المحاسبي لبنود القوائم المالية سيحاول الباحث تناول التقديرات المحاسبية و أثرها علي جودة معلومات التقارير المالية من خلال تناول النقاط التالية:

١- مفهوم وخصائص التقديرات المحاسبية:

يمكن تناول مفهوم التقديرات من أكثر من منظور وبما أن الدراسة تركز على دراسة التقديرات من المنظور المحاسبي، لذا سيقتصر الباحث في تناوله لمفهوم التقديرات المحاسبية بما يتوافق مع منظور الدراسة، ولقد تناولت العديد من الهيئات المهنية والتنظيمية مفهوم التقديرات المحاسبية واشارت الي أن مفهوم التقديرات من المنظور المحاسبي يرتكز على الجوانب التالية :

- القيم التقديرية لبنود القوائم المالية التي يصعب أو يتعذر قياسها وتحديد قيمتها الحقيقية بدقة وذلك في ضوء المعلومات الماضية والحالية والمستقبلية.
- القيمة التقريبية للبند في ظل غياب الوسيلة الدقيقة لقياسه ويستخدم في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة للأحداث التي وقعت فعلاً أو التي من المحتمل وقوعها وتحتاج إلى استخدام الحكم الشخصي.

كما أشارت بعض الدراسات الي أن التقديرات المحاسبية تتصف بمجموعة من الخصائص كما وردت بالفكر المحاسبي ويتمثل أهمها في الآتي:

- عدم التأكد المصاحب للتقديرات المحاسبية، والذي يرجع الي نقص دقة القياس المرتبط بها ونتيجة للحذر في استخدام الأحكام الشخصية سواء عند إعداد تلك التقديرات أو عند مراجعتها في ظل ظروف عدم التأكد
- ضعف الثقة في معلومات التقدير نتيجة انخفاض درجة الاعتماد عليها في نقل الحقائق دون تحيز، و أيضا ضعف صدق التعبير عن الأحداث التي تنقلها.

- تعتمد التقديرات المحاسبية بشكل أساسي على الاجتهادات الشخصية والأحكام الذاتية من قبل القائمين على إعدادها، لذا فهي دائما محفوفة بالمخاطر والتحيز.

- تتحمل الادارة مسئولية إعداد التقديرات المحاسبية وغالباً ما تبني أحكام الادارة على المعرفة والخبرة عن الأحداث الماضية والحالية، وعلى افتراضات بشأن الظروف المحيطة التي تتوقع الإدارة وجودها.

يخلص الباحث مما سبق إلى أنه من أهم الخصائص التي تميز التقديرات المحاسبية ما يلي:

- التقديرات المحاسبية في أغلب الحالات تكون احتمالية نتيجة لخضوعها للأحكام الشخصية من قبل معدي القوائم المالية.

- عدم تأكد المصاحب للتقديرات المحاسبية مما يجعلها عرضة للتحيز من قبل الإدارة ومن ثم تحريف الحقائق في البنود الظاهرة بالقوائم المالية، مما ينعكس على مصداقية تلك القوائم.

٢- أهمية التقديرات المحاسبية:

ترجع أهمية التقديرات المحاسبية لمجموعة من العوامل يتمثل أهمها في الآتي:

- تعتبر التقديرات المحاسبية الوسيلة الأساسية التي تستخدمها الإدارة للتعبير عن نظرتها المستقبلية لبعض البنود التي يتعذر قياسها بدقة.

- تسهم التقديرات المحاسبية في مساعدة المستثمرين على توقع التدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى أن الأرباح المعدة على أساس الاستحقاق والتي تعتمد إلى حد كبير على التقديرات التي تفيد في التنبؤ بالتدفقات النقدية بشكل أكبر من التدفقات الفعلية.

- تساهم التقديرات المحاسبية في تحسين ملاءمة المعلومات المالية والنظرة المستقبلية للوضع المالي والأداء التشغيلي للشركة.

- منفعة المعلومات الناتجة من استخدام التقديرات المحاسبية في قياس الأصول والالتزامات التي تعكس الظروف الاقتصادية الحالية والتوقعات المستقبلية.

- الإفصاح عن التقديرات المحاسبية في الايضاحات المتممة للقوائم المالية يوفر معلومات أفضل لاتخاذ القرارات الاقتصادية.

٣- موقف الهيئات المهنية والتنظيمية من التقديرات المحاسبية:

لقد تناول الأدب المحاسبي التقديرات المحاسبية وكان للهيئات المهنية للمحاسبة دور ملحوظ تجاه عملية القياس أو الافصاح عن معلومات تلك التقديرات ويمكن عرض ذلك على النحو التالي:

- مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB):

تناول مجلس معايير المحاسبة المالية FASB التقديرات المحاسبية في أكثر من معيار بشكل مباشر وبشكل غير مباشر ويمكن تناول أهمها على النحو التالي:

جاء المعيار رقم (١٤٤) بعنوان " المحاسبة عن اضمحلال الأصول طويلة الأجل"، والذي حدد كيفية تقدير الأصول طويلة الاجل من خلال تقدير العمر الانتاجي وقيمة الخردة للأصول طويلة الأجل، وتقدير الإهلاك من خلال تحديد طريقة ومعدل الإهلاك. تقدير التدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الأصل مستقبلاً، وتقدير القيمة العادلة للأصل عند انخفاض قيمته.

كما جاء المعيار رقم (١٥٤) بعنوان " التغيرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء "، وأشار المعيار إلى أن التغير في التقديرات المحاسبية يستوجب تعديل القوائم المالية في الفترات الحالية والفترات المستقبلية ولا يجوز التغيير بأثر رجعي، كما أنه يجب الإفصاح عن آية تغييرات في التقديرات المحاسبية.

- مجلس معايير المحاسبة الأسترالي AASB:

أهتم مجلس معايير المحاسبة الأسترالي AASB بعملية دقة إعداد التقديرات المحاسبية وأصدر في هذا الشأن المعيار رقم (٥٤٠) بعنوان " مراجعة التقديرات المحاسبية – بما في ذلك التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة والإفصاحات ذات الصلة".

وحدد هذا المعيار مسئولية المراجع تجاه عملية التقدير والمهام التي يجب علي المراجع أتباعها والتي تتمثل في الحصول على معلومات كافية عن الشركة لتحديد المخاطر الناتجة عن عملية التقدير، والحصول على تعهدات موثقة من الإدارة بشأن معقولية الافتراضات في عملية التقدير، التأكد من معقولية عملية التقدير والإفصاح عنها في التقارير المالية.

- مجمع المحاسبين القانونين الأمريكي (AICPA):

اهتم مجمع المحاسبين القانونين الأمريكي AICPA بعملية إعداد التقديرات المحاسبية وفي ضوء ذلك قدم دراسة بعنوان " مراجعة التقديرات المحاسبية بما في ذلك تقديرات القيمة العادلة والإفصاح عنها"، كما حدد مجموعة من الإجراءات التي يجب اتباعها لتحسين دقة التقديرات المحاسبية يتمثل أهمها في الآتي:

- تحديد الحالات التي تستدعي وضع التقديرات وكذلك العوامل التي يحتمل أن تؤثر على عملية التقدير.

- تقييم المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في اجراء عملية التقدير وتجميعها بشكل ملائم لتسهيل عملية التقدير.

- يجب على الإدارة التحقق من الطرق والنماذج والضوابط المستخدمة في التقدير، ومراجعة الطرق والافتراضات المتبعة ومدي تغيرها من فترة لأخري.

- يجب علي المراجع فحص نتائج التقديرات والتأكد من مدي دقة البيانات المستخدمة في وضعها وخلوها من التحيزوالأخطاء، وكذلك التأكد من أن الإفصاحات المتعلقة بالتقديرات تمت وفقاً لمتطلبات إطار التقارير المالية المتبعة أم لا.

- وزارة الاستثمار المصرية:

جاءت معايير المحاسبة المصرية على غرار معايير المحاسبة الدولية فيما عدا بعض الاختلافات البسيطة لتلائم طبيعة البيئة المصرية، وتناولت معايير المحاسبة المصرية التقديرات المحاسبية في أكثر من معياروبمكن ايجاز أهمها فيما يلي:

جاء المعيار رقم (١) بعنوان " أطار اعداد وعرض القوائم المالية "، ويشير هذا المعيار في الفقرة رقم (١٢٥) إلى أنه يجب على الشركة أن تفصح عن معلومات بشأن الافتراضات التي تستخدمها الإدارة وتتعلق بالمستقبل وكذلك تفصح عن المصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة والتي تؤثر على القيم الدفترية للأصول والالتزامات.

كما جار المعيار رقم (٥) بعنوان "السياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء"، وأوضح هذا المعيار أن استخدام التقديرات يعد جزءً أساسياً في إعداد القوائم المالية ولا يؤدي إلى التقليل من مصداقيتها، كما أن عملية التقدير تنطوي على أحكام تتم بناء على آخر معلومات متاحة يعتمد عليها. كما أشار ايضاً الي أن التغيير في التقدير وتعديل قيمة البند تنشأ عن تقدير الموقف الحالي والمنافع المستقبلية المتوقعة للبند ويكون نتيجة للتطورات وليس لتصحيح أخطاء.

وجاء المعيار رقم (٢٣) بعنوان "الأصول غير الملموسة"، وأشار في الفقرتين (٢٢،٢٣) إلى أن الشركة يجب أن تقدر احتمالية تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية مستخدمة في ذلك افتراضات منطقية معقولة بناء على الظروف الاقتصادية التي سوف تسود خلال العمر الافتراضي للأصل.

كما جاء المعيار رقم (٤٥) بعنوان " قياس القيمة العادلة" وأشار هذا المعيار في فقراته الي مستويات قياس القيمة العادلة: المستوي الأول يقوم على الأسعار المعلنة للأصول والالتزامات في الأسواق النشطة(كالبورصة)، والثاني يقوم على المدخلات الملحوظة (بناء على التقدير الحكمي) بخلاف الأسعار المعلنة مثل الأسعار المماثلة، والثالث يقوم على المدخلات غير الملحوظة (بناء على التقدير الحكمي) ويكون فيها نشاط السوق ضئيل ويتصف قياسها بعدم الموضوعية.

في ضوء العرض السابق وبتحليل موقف الهيئات المهنية للمحاسبة تجاه التقديرات المحاسبية يتضح للباحث ما يلي:

- تزايد اهتمام الهيئات المهنية والتنظيمية للمحاسبة بالتقديرات المحاسبية سواء بشكل مباشر وصريح أو بشكل غير مباشر رغم اعتمادها على الحكم المهني والتقدير الشخصي.

- والوعي المتزايد للهيئات المهنية للمحاسبة بمخاطر التقديرات المحاسبية على دلالة معلومات القوائم المالية وخاصة في ظل تولي الإدارة مسئولية اعداد تلك التقديرات، مما جعل تلك الهيئات تضع مجموعة من الاجراءات التي يجب اتباعها عند إعداد تلك التقديرات ومراجعتها للتأكد من دقتها والحد من أثرها جودة التقارير المالية.
- توجه اهتمام معايير المحاسبة المصرية نحو التقديرات المحاسبية من خلال استحداث المعيار الجديد رقم (٤٥) بعنوان " قياس القيمة العادلة".

٤- التقديرات المحاسبية وخصائص جودة المعلومات:

تتأثر خصائص جودة المعلومات المحاسبية بمدي دقة وموضوعية عمليات التقدير وتتمثل أهم الخصائص تكون أكثر تأثراً بعمليات التقدير في الآتي:

- خاصية التمثل الصادق:

تولي الإدارة مسئولية القيام بالتقدير المحاسبي واعتمادها على الاجتهاد والحكم الشخصي في عملية التقدير الأمر الذي يؤدي إلي زيادة احتمالية التحريفات التي تتعرض لها المعلومات أثناء عملية التقدير، وكذلك صعوبة عملية التحقق من سلامة وصدقة تلك المعلومات وخلوها من التحريفات الجوهرية التي تقوم بها الإدارة لتحقيق مصالحها الذاتية على حساب باقي الأطراف الأخرى. ومن ثم تزداد تلك التحريفات وخاصة في ظل صعوبة وجود ادلة منطقية للتحقق من صحتها وهذا ما يؤثر بالسلب على خاصية التمثيل الصادق لتلك المعلومات.

- خاصية القابلية للمقارنة:

في ظل مرونة المعايير وحرية الاختيار بين السياسات والمعالجات البديلة في عملية التقدير تتضح حجم الاختلاف في عمليات التقدير للبند الواحد من شركة لأخري ومن دولة لأخري بل وللبند الواحد في نفس الشركة، مما يؤدي الي صعوبة التحقق من سلامة وصدقة تلك المعلومات بمقارنتها. ومن ثم تزداد تلك الاختلافات وخاصة في ظل عدم وجود اسلوب وطريقة موحدة يمكن الاعتماد عليها في عملية التقدير المحاسبي، وهذا ما يؤثر بالسلب على خاصية القابلية للمقارنة لتلك المعلومات.

ثانياً: غموض التقارير المالية:

لقد تزايد في الآونة الأخيرة الاهتمام بجودة معلومات التقارير المالية وتجنب الغموض وعدم الوضوح في معلومات تلك التقارير بحيث تعكس الصورة الصادقة لمختلف الأحداث والعمليات التي تقوم بها المنشأة، حيث تعتبر التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات المختلفة، والوسيلة الرئيسية للإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية. ويمكن تناول غموض التقارير المالية على النحو الآتي:

١- مفهوم غموض التقارير المالية:

نظراً لعدم وجود تعريف واضح ومحدد لمفهوم غموض التقارير المالية، لذلك يمكن تناول مفهوم غموض التقارير المالية بشكل مختلف ومن زاوية أخري، حيث يتضح مفهوم الشيء بنقيضه وبالتالي يمكن تعريف غموض التقارير المالية من خلال التركيز على مفهوم جودة التقارير المالية وما قد تتعرض له تلك التقارير من التلاعب والغش والذي يجعل معلومات تلك التقارير أكثر عرضه لعدم الوضوح والغموض، ويمكن التطرق لذلك من خلال التعرف على مفهوم التقارير المالية وجودتها وأهدافها وذلك على النحو التالي:

- مفهوم التقارير المالية وجودتها:

تعرف التقارير المالية بأنها الأداة التي يتم من خلالها نقل وتوصيل المعلومات التي تعد من قبل المنشأة الي الطرف الخارجي، بحيث تحتوي تلك التقارير على كافة المعلومات المالية وغير المالية المعبرة عن حقيقة المنشأة والتي يجب على المنشأة تقديمها دورياً.

وفيما يتعلق بجودة التقارير المالية فقد تناولت كثير من الدراسات مفهوم جودة التقارير المالية، إلا أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه بين الدراسات المختلفة، حيث ترى دراسة (Akins,,٢٠١٥)أن جودة التقارير المالية يقصد بها الحد الذي تصبح عنده المعلومات ملائمة لتلبية احتياجات المستخدمين في الوقت المناسب وذلك في ظل التزام المنشأة بالمعايير ذات العلاقة.

وأشارت دراسة (الصيرفي،٢٠١٥) إلى أن جودة التقارير المالية يقصد بها إعداد تلك التقارير وفقاً لمعايير المحاسبة، وتوصيل محتوي تلك التقارير للمستخدمين بشكل ملائم وفي التوقيت المناسب، وذلك في ظل تجنب وجود تحريفات جوهرية في معلومات تلك التقارير حتى تعبر تلك التقارير عن الوضع الحقيقي للمنشأة في فتره زمنية محددة.

- مفهوم غموض التقارير المالية:

اتضح من خلال استعراض الدراسات التي تناولت مفهوم جودة التقارير المالية وغموض تلك التقارير نجد أن التقارير المالية الجيدة ترتكز على مجموعة من الخصائص التي يجب تو افرها في المعلومات التي تحتويها، وفي حالة غياب تلك الخصائص وعدم تو افرها في تلك المعلومات توصف تلك التقارير بالغموض وعدم الوضوح، وتتمثل تلك الخصائص في الآتي:

- كفاية وملائمة المعلومات.

- شفافية ووضوح المعلومات.
- تجنب وجود تحريفات جوهرية في معلومات تلك التقارير.

ويستخلص الباحث مما سبق أن المقصود بالتقارير المالية الغامضة هي التقارير التي تحتوي على معلومات تتسم بعدم الكفاية والملائمة وعدم الشفافية بالإضافة الي ما يحيط بهذه المعلومات من تحريفات وغموض يقلل من قدرة تلك المعلومات على التعبير عن حقيقة المركز المالي والأداء التشغيلي المنشأة.

٢- انواع غموض التقارير المالية:

أتضح مما سبق أن غموض التقارير المالية ينتج عن الاخفاء أو التلاعب أو عدم الشافية أو اللبس وعدم الوضوح في المعلومات التي تحتويها تلك التقارير، وفي ضوء هذا التعريف يمكن تصنيف هذا الغموض الي نوعين على النحو الآتي:

- النوع الأول: الغموض المتعمد:

وهو تعقيد وعدم وضوح وغموض في معلومات التقارير المالية بشكل مقصود وبتخطيط وتدبير مسبق من قبل الإدارة وعادتاً ما ينتج عن انتهاج الإدارة لأساليب وطرق مختلفة للقياس والافصاح (كازدواجية المعايير المحاسبية والتغيير في السياسات المحاسبية المستخدمة في عملية التقدير واخفاء بعض المعلومات و انتقاصها واستخدام المصطلحات المبهمة) عن نفس الأحداث والظواهر الاقتصادية بغرض إخفاء الحقائق أو طمسها وتزييف الو اقع.

- النوع الثاني: الغموض غير المتعمد:

وهو تعقيد وعدم وضوح وغموض في معلومات التقارير المالية بدون قصد وبعدم تدبير مسبق وعادتاً ما ينتج عن عدم الدقة والتحفظ في عملية التقدير المحاسبي والتطبيق والتفسير المغلوط للسياسات المحاسبية المستخدمة في عملية التقدير، والقياس والتقدير الخاطئ لبنود القو ائم المالية التي تخضع للتقدير المحاسبي والمبالغة في الإفصاح عن معلوماتها.

٣- أسباب غموض التقارير المالية:

يمكن تناول أساب غموض معلومات التقارير المالية وعدم وضوحها من زاويتين هما:

- <u>الغموض الناتج عن أسباب خارجة عن سلطة الادارة:</u>

ويرجع هذا النوع من الغموض لعدة أسباب يتمثل أهمها:

- اعتماد التقديرات المحاسبية على الاحكام الشخصية في تقدير بعض بنود القو ائم المالية مما يجعل المعلومات المحاسبية تتسم بعدم الموضوعية والافتقار الي الدقة.

- مرونة القواعد والسياسات المحاسبية المتاحة في معالجة البنود الواردة بالقوائم المالية في ظل حرية استخدام المعالجات البديلة والمتعددة لمعالجة نفس الأحداث والظواهر الاقتصادية.

- التحفظ المحاسبي في عمليات التقدير المحاسبي لبنود القوائم المالية تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحظر في عملية التقدير.

- عدم توافر الفهم والمعرفة الكافية لدي القارئ لفهم مدلول المعلومات المحاسبية والهدف منها وخاصة إذا كانت تحتوي على الكثير من المعلومات المالية وغير المالية والمعلومات المستقبلية.

- عدم خضوع التقارير المالية لعملية المراجعة الكاملة من جانب مراقب الحسابات مما يجعلها معلومات التقارير المالية أكثر عرضة للشك والغموض وعدم الوضوح.

- الإفصاحات المبالغ فيها عن عمليات التقدير المحاسبي لتحقيق متطلبات المعايير المحاسبية مما يؤدي إلى تعقيد المعلومات وعدم وضوحها.

- <u>الغموض الناتج عن اسباب داخله في سلطة الإدارة:</u>

ويرجع هذا النوع من الغموض لعدة أسباب يتمثل أهمها:

- تحيز الإدارة في انتهاج أساليب وطرق معينة لمعالجة وقياس نفس الأحداث والظواهر الاقتصادية مما ينعكس بدوره على نتائج القياس للبنود الواردة بالقوائم المالية.

- إخفاء المعلومات المرتبطة بالظروف المحيطة بعملية التقدير المحاسبي من قرارات تشغيلية ومالية وغيرها من توقعات مستقبلية.

- التحريف والتغيير في الارقام المحاسبية باستغلال الفجوات في القواعد المحاسبية واختيار السياسات وطرق معينة للقياس والإفصاح لتحويل القوائم مما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضل أن يراه معدو هذه القوائم في تقاريرهم للغير بحيث تكون مضلله وغير ممثلة للحقيقية.

٤- مخاطر غموض التقارير المالية:

ممارسة الغموض المتعمدة من قبل الادارة في معلومات التقارير المالية والناتج عن قيام الادارة بتقدير بعض البنود بأعلى أو أقل من قيمتها الحقيقية تحقيقاً لأغراضها الشخصية في نفس الوقت الذي لا تتوافر فيه حقيقة تلك المعلومات المتعلقة بتقدير تلك البنود للمستخدمين، الامر الذي يترتب علية مجموعة من المخاطر يتمثل أهمها في الآتي:

- ارتفاع مستوي إدارة الارباح:

يعتبر غموض معلومات التقارير المالية من الدو افع الرئيسية لإدارة الشركة لممارسة إدارة الأرباح، حيث يعتبر غموض المعلومات الواردة في التقارير المالية الساتر أو المظلة التي تعتمد عليها الإدارة لإخفاء ما تمارسه من تصرفات بغرض إدارة رقم الربح الظاهرة بالقو ائم المالية والتلاعب فيه، وخاصة في ظل مرونة المعايير المحاسبية والفرص المتاحة للإدارة في الاختيار بين البدائل المتعددة للمعالجات المحاسبية وضرورة إجراء التقديرات المحاسبية لبعض بنود القو ائم المالية في مو اقف متعددة.

- زيادة مشاكل الوكالة:

انخفاض مستوي جودة معلومات التقارير المالية نتيجة لغموضها وعدم شفافيتها ووضوحها، كل ذلك يؤدي الي زيادة مشاكل الوكالة بين الإدارة وحملة الأسهم والمقرضين وغيرهم من أصحاب المصالح نتيجة لعدم تو افر المعلومات التي تعكس حقيقة المركز المالي والأداء التشغيلي للشركة، حيث تُعد المعلومات الصحيحة والواضحة الواردة بالتقارير المالية والتي تعبر عن حقيقة الأحداث الركيزة الاساسية التي يتم الاعتماد عليها في إبرام العقود بين أطراف الوكالة والحفاظ على حقوقهم وحماية مصالحهم.

- انتشار ظاهرة عدم تماثل المعلومات:

يؤدي غموض المعلومات الواردة بالتقارير المالية وعدم شفافيتها إلي زيادة ظاهرة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية (الإدارة) والأطراف الخارجية (أصحاب المصالح من خارج الشركة) حيث تكون الإدارة علي معرفة ودراية كامل بحقيقة الأمور والاوضاع المالية والاقتصادية بالشركة، وفي الوقت نفسة التي تكون الأمور غامضة وغير واضحة بالنسبة للأطراف الخارجية ولا تعكس حقيقة الاوضاع المالية والاقتصادية بالشركة وخاصة في ظل تعمد الإدارة لممارسة اساليب وطرق معينة بغرض الإخفاء والتعتيم علي بعض الحقائق التي تعكس الوضع المالي و الاداء التشغيلي للشركة.

ويخلص الباحث في ضوء ما سبق الي أن التقديرات المحاسبية من أبرز الآليات التي يعتمد عليها في ممارسة التلاعب والغش والإخفاء والغموض في معلومات التقارير المالية، الأمر الذي يترتب عليه تداعيات و آثار سلبية بالغة الخطورة في زعزعة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية. وبالتالي فإن الأمر أصبح في حاجة إلى وقفة حقيقية نحو العمل على تقليص حالات الغموض والغش والتلاعب في معلومات التقارير المالية، وذلك من خلال توفير الآليات التي تحد بقدر الإمكان من جو انب القصور التي يمكن استغلالها من قبل الادارة في عمليات التقدير المحاسبي لبنود القو ائم المالية.

ثالثا: التوسع في الإفصاح عن التقديرات والحد من غموض التقارير المالية:

تنبع أهمية الحاجة للتوسع في الإفصاح المحاسبي بشكل عام نتيجة للطلب المتزايد علي المعلومات من قبل الفئات المختلفة لمستخدمي التقارير المالية ولا سيما في ظل اختلاف فئات هؤلاء المستخدمين وتنوع احتياجاتهم من المعلومات المحاسبية، بالإضافة الي ما يترتب علي النقص والانخفاض في كمية ونوعية المعلومات المنشورة بالتقارير المالية من حدوث الازمات المالية ، وهذا ما اشارت اليه وأكدته بعض الدراسات بأنه كلما زاد مستوي الإفصاح الكمي والنوعي عن المعلومات بالشركات كلما ارتفعت مستوي الثقة والمصداقية لدي المستخدمين بالتقارير المالية لتلك الشركات.

وترجع أهمية التوسع في الإفصاح المحاسبي عن التقديرات المحاسبية بشكل خاص لمجموعة من الأسباب يتمثل أهمها في الآتي:

- الغموض وعدم التأكد المحيط بعمليات التقديرات المحاسبية وخاصة في ظل السلطات التقديرية الممنوحة للإدارة والمرونة التي تسمح بها المعايير للاختيار بين البدائل المتاحة لمعالجة التقديرات المحاسبية.
- توجه المعايير المحاسبية نحو الاعتماد المتزايد على التقدير والذاتية في عملية معالجة وقياس التقديرات المحاسبية مثل الاعتماد على قياسات القيمة العادلة والقيمة الحالية.
- زيادة التفاصيل المتعلقة بعمليات التقديرات المحاسبية التي يتم اجراءها، الأمر الذي يحتاج الي التوسع في الإفصاح بشكل كافي عن طبيعة عملية التقدير والافتراضات الأساسية التي تقوم عليها وظروف عدم التأكد المحيطة بها.

وفي ضوء ما سبق يعتبر التوسع في الإفصاح المحاسبي عن التقديرات من الوسائل الهامة والفعالة للتغلب على الآثار السلبية للتقديرات المحاسبية والحد من غموض معلومات التقارير المالية، ويمكن توضيح كيفية الاعتماد على التوسع في الإفصاح عن التقديرات في الحد من غموض معلومات التقارير المالية من خلال تناول الجوانب التالية:

١- تحديد معلومات التقديرات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها:

يتضح للباحث من خلال استقراء وتحليل ما قدمته الهيئات المهنية والتنظيمية والاكاديمية بشأن التوسع في الإفصاح عن التقديرات، أنه يمكن التوسع في الإفصاح عن معلومات التقديرات المحاسبية بغرض الحد من غموض معلومات التقارير المالية في ثلاثة ابعاد هي:

- البعد الأول: التوسع في الإفصاح عن المعلومات السابقة للتقديرات:

لم يحظى البعد الخاص بالتوسع في الإفصاح عن معلومات التقديرات السابقة بالاهتمام الكافي علي المستوي المهني والتنظيمي، في نفس الوقت الذي ظهر فيه الاهتمام علي المستوي الاكاديمي بشكل أكبر، حيث ركزت بعض الدراسات أهمية التوسع في الإفصاح عن معلومات التقديرات السابقة، واشارت الي أن تزايد هذه الأهمية يرجع لمجموعة من العوامل يتمثل أهمها في الآتي.

١- التوسع في الإفصاح عن تقييم دقة التقديرات السابقة يحد من انتهازية الإدارة ويعمل على ضبط عملية التقدير بما يحافظ على مكانتها وسمعتها في سوق العمل الاداري، وذلك من خلال ما توفر المعلومات الإضافية للإفصاح من امكانية التحليل بأثررجعي من الكشف عن التحيزوالتلاعب في عملية التقدير.

٢- التوسع في الإفصاح عن تقييم دقة التقديرات السابقة يخلق الدافع لدي الشركات للتوجه نحو التقديرات الدقيقة في الفترات الحالية واللاحقة، حيث أن التقديرات المتحيزة في الفترة الحالية سيتضح مدي التلاعب فيها لاحقاً.

٣- التوسع في الإفصاح عن تقييم دقة التقديرات السابقة يساعد علي زيادة فهم وادارك المستثمرين في تقييم المخاطر المحيطة بعملية التقديرو أثرها على قيمة الشركة، وهذا ما ينعكس بدوره على قرارات تسعيرهم لاسهم الشركة.

وكان من أهم مظاهرهذا الاهتمام علي المستوي الاكاديمي ما تناولته دراسة(صلاح ،٢٠١٣) بشأن التوسع في الإفصاح عن التقديرات المحاسبية بشكل عام، وركزت بشكل خاص ومحدد علي التوسع في الإفصاح عن التقديرات المحاسبية السابقة، حيث اشارت هذه الدراسات الي ضرورة أن تقدم الشركات إفصاحاً إضافياً في الإيضاحات المتممة للقو ائم المالية يشمل علي مقارنات بين تقديرات السنة السابقة للبنود وبين القيمة الفعلية الواردة لهذه البنود، واوضحت الدراسة أن المعلومات السابقة للتقديرات تعتبر مؤشر لكشف سلوكيات وتصرفات الادارة وتوجهاتها في عملية اعداد التقديرات خلال الفترات السابقة، التي تمكن المستخدمين من اجراء المقارنات والتحليل بما يؤدي لزيادة الفهم والإدراك لمدي صحة التقديرات وما يحيط بها مخاطر.

- البعد الثاني: التوسع في الإفصاح عن المعلومات الحالية للتقديرات:

لقد تعددت مظاهر الاهتمام بالتوسع في الإفصاح عن معلومات التقديرات الحالية على المستوي التنظيمي والمهني والأكاديمي وفي ضوء الاهتمام المتزايد بهذا البعد يمكن للباحث عرض أهم و أبرز الجهات والهيئات التي ركزت على هذا البعد على النحو التالي:

١- لجنة تداول الاوراق المالية (SEC):

قدمت لجنة تداول الاوراق المالية العديد من التوجيهات والارشادات بشأن التوسع في الإفصاح عن التقديرات المحاسبية والتي يتمثل اهمها في الاتي:

الارشاد التفسيري الصادر في مايو ٢٠٠٢م والذي يشير الي ضرورة أن يتضمن التوسع في الإفصاح عن التقديرات المحاسبية تحديد بنود القوائم المالية المتأثرة بالتقدير واهمية هذه البنود و أثرها على الوضع المالية للشركة والتغيرات المحتملة فيها، وكذلك المنهجية والافتراضات التي تعتمد عليها هذا التقديرات وحالات عدم التأكد المحيطة بالتقدير. بالإضافة الي الافصاح عن مناقشات وتحليلات الادارة بشأن البنود الخاضعة للتقدير والتغيرات التي مرت بها هذه التقديرات خلال الثلاث سنوات السابقة. (SEC,٢٠٠٢)

الارشاد التفسيري الصادر في ديسمبر ٢٠٠٣م والذي يشير الي ضرورة التوسع في الإفصاح عن التقديرات المحاسبية الجوهرية بشكل أكثر تفصيلاً ضمن مناقشات وتحليلات الإدارة بشكل أكثر تفصيلاً وخاصة عند ارتفاع مخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة بعملية التقدير، ويجب أن يكون هذا الإفصاح مكملاً وليس مكرراً لما ورد بشأن السياسات المحاسبية المستخدمة في عملية التقدير والمفصح عنها في الايضاحات المتممة للقوائم المالية.

٢- مجلس معايير المحاسبة المالية (IASB):

اهتم مجلس معايير المحاسبة المالية بزيادة شفافية القوائم المالية بشكل عام وشفافية الإفصاح عن التقديرات المحاسبية ومصادر عدم التأكد بشكل خاص، حيث أعلن المجلس في عام ٢٠٠١م عن مشروع لتعديل عدد من المعايير المحاسبية وتضمن ذلك التوسع في متطلبات الإفصاح والشفافية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم (١) عرض القوائم المالية، وكان من أهم فقرات المعيار رقم (١) التي ورد بشأنها تعديل فيما يتعلق بالتوسع في الإفصاح عن التقديرات ما يلي:

الفقرة رقم (١٢٥) والتي نصت على ضرورة الإفصاح في الايضاحات المتممة عن البيانات التفصيلية للتقديرات المحاسبية ذات المخاطر الجوهرية في نهاية الفترة المالية، وكذلك الافتراضات التي تستخدمها الإدارة وتتعلق بالمستقبل.

الفقرة رقم (١٢٩) والتي نصت على ضرورة الإفصاح عن التقديرات غير المؤكدة وطبيعة الافتراضات التي اعتمدت عليها، ومدي حساسية هذه التقديرات للطرق والافتراضات التي استخدمت في تحديد قيمتها، وتفسير اي تغييرات تمت على الافتراضات المستخدمة.

- البعد الثالث: التوسع في الإفصاح عن المعلومات المستقبلية للتقديرات:

لم يحظى البعد الخاص بالتوسع في الإفصاح عن معلومات التقديرات المستقبلية بالاهتمام الكافي سواء على المستوي المهني أو الأكاديمي، و اقتصر الاهتمام بهذا البعد على بعض الهيئات المهنية والتي كان من أهمها ما قدمته هيئة الأسواق المالية بنيوزيلندا (FMA) والتي يمكن تناوله على النحو التالي:

أصدرت الهيئة تقريراً في يوليو ٢٠١٨ تؤكد فيه على ضرورة التوسع في الإفصاح عن المخاطر المستقبلية المحتملة المرتبطة بالتقديرات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية الحالية، وحددت المجالات التي يجب التوسع في الإفصاح عنها والتي تتمثل في الافتراضات المستقبلية التي تستند اليها التقديرات والمخاطر المحتملة والتي تنطوي على تعديل جوهري في قيم التقديرات في السنة التالية، ومدي حساسية التقديرات الواردة للتغيرواسباب تلك الحساسية.

كما اشارت الهيئة لبعض بنود التقديرات المحاسبية والتي تتطلب مزيد من التوسع في الإفصاح والشفافية، وتتمثل هذه البنود في الالتزامات المحتملة المرتبطة بنتائج التقاضي، التقديرات المرتبطة بإيرادات العقود طويلة الأجل، والتقديرات المرتبطة بأي خسائر تعاقدية متوقعة.

٢- التنظيم المحاسبي للإفصاح عن معلومات التقديرات المحاسبية:

يتضح من العرض السابق لأبعاد ومستويات التوسع في الإفصاح عن التقديرات المحاسبية أن هناك اهتمام ملحوظ سواء على المستوي المهني والتنظيمي أوعلى المستوي الأكاديمي بالتوسع في الإفصاح عن معلومات التقديرات المحاسبية بغرض زيادة الشفافية وتقليل مستوي الغموض واللبس المحيط بمعلومات التقارير المالية، وخاصة فيما يتعلق بمعلومات التقديرات المحاسبية الواردة بتلك التقارير. ألا أنه لم يتم الإشارة بشكل واضح وصريح لتنظيم عملية التوسع الافصاح عن معلومات التقديرات المحاسبية بالتقارير المالية.

وفي ضوء عدم وجود تنظيم واضح ومحدد لعملية التوسع في الإفصاح عن معلومات التقديرات المحاسبية بالتقارير المالية، يقترح الباحث أن يتم تنظيم عملية التوسع في الإفصاح عن معلومات التقديرات المحاسبية بالتقارير المالية على أن تتضمن نوعين من التوسع في الإفصاح يمكن تناولهما على النحو التالي:

- التوسع في الإفصاح الالزامي عن معلومات التقديرات المحاسبية:

في ضوء ما تم عرضة فيما يتعلق بأبعاد التوسع في الإفصاح يتضح تعددت الجهود المبذولة على المستوي المهني والتنظيمي بشأن التوسع في الإفصاح المحاسبي بشكل الزامي عن معلومات التقديرات المحاسبية الحالية، وبالرغم من تعدد وأهمية ما

قدمته هذه الجهود المبذولة في هذا الشأن، ألا أنه لم تقدم إطارواضح ومحدد المعالم للتوسع في الإفصاح بشكل الزامي عن معلومات التقديرات المحاسبية.

لذلك يري الباحث ضرورة التوسع في الافصاح الالزامي عن التقديرات المحاسبية، على ان يتم الإفصاح بشكل منظم عن معلومات السابقة والحالية والمستقبلية للتقديرات المحاسبية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية بحيث تتضمن هذه المعلومات المفصح عنها البنود التالية:

- تحديد بنود القوائم المالية المتأثرة بعمليات التقدير المحاسبي، وأهمية البنود التي خضعت للتقدير المحاسبي و أثرها على الوضع المالية للشركة.
- السياسات المستخدمة في عملية التقدير المحاسبي ومدي التغيير فيها من سنة لأخري.
- قيمة البنود التي خضعت للتقدير المحاسبي في السنوات السابقة ومقارنها بالقيم المقدرة للسنة الحالية.
- الإفصاح عن التقديرات غير المؤكدة لبعض البنود وطبيعة الافتراضات التي استخدمت في التقدير، ومدي حساسية التقديرات المحاسبية للطرق والافتراضات التي استخدمت في تحديد قيمتها.
- البيانات التفصيلية للتقديرات المحاسبية ذات المخاطر الجوهرية في نهاية الفترة المالية.

كما يري الباحث أنه عند التوسع في الإفصاح الإلزامي عن معلومات التقديرات المحاسبية، يجب أن تتو افر الاليات الكافية التي تُمكن من مراجعة هذه التقديرات والتحقق من صحتها، بالإضافة لإمكانية مقارنتها بسنوات سابقة.

- التوسع في الإفصاح الاختياري عن معلومات التقديرات المحاسبية:

بالرغم من الدور الهام والفعال للتوسع في الإفصاح عن التقديرات المحاسبية بشكل الزامي عن طريق الإفصاح عن معلومات تلك التقديرات بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، ألا أنه يجب ألا نغفل الدور المكمل والمدعم لذلك وهو التوسع في الإفصاح عن معلومات التقديرات المحاسبية بالشكل الطوعي أو الاختياري وخاصة في ظل وجود قيود تحد من سلطة الإدارة في عملية التوسع في الإفصاح الإلزامي والتي تتمثل في امكانية مراجعة المعلومات والتحقق من صحتها.

وفي ضوء ذلك يري الباحث ضرورة التوسع في الافصاح الاختياري عن التقديرات المحاسبية، على ان يتم الإفصاح بشكل منظم عن المعلومات السابقة والحالية والمستقبلية (المحتملة أو المتوقعة الحدوث) للتقديرات المحاسبية في مناقشات وتحليلات مجلس الإدارة، بحيث تتضمن هذه المعلومات المفصح عنها البنود التالية:

- التقديرات والمخاطر المحتملة والتي تنطوي على تعديل جوهري في قيم التقديرات في السنة التالية.
- المنهجية التي تعتمد عليها هذا التقديرات وحالات عدم التأكد المحيطة بالتقدير.

- الافتراضات المستقبلية التي تستند اليها التقديرات المحاسبية والمخاطر المحتملة المرتبطة بالتقديرات المحاسبية الحالية.
- مناقشات وتحليلات الادارة بشأن البنود الخاضعة للتقدير والتغيرات التي مرت بها هذه التقديرات خلال الثلاث سنوات السابقة.
- التقديرات المحاسبية الجوهرية ضمن مناقشات وتحليلات الإدارة بشكل أكثر تفصيلاً وخاصة عند ارتفاع مخاطر وحالات عدم التأكد المحيطة بعملية التقدير.

كما يري الباحث أنه عند التوسع في الإفصاح الاختياري عن التقديرات المحاسبية، يجب العرض بشكل شامل ومفصل لكافة المعلومات المتعلقة بالتقديرات المحاسبية، على أن تكون هذه المعلومات مكملة للإفصاحات الواردة بشأن التقديرات المحاسبية في الايضاحات المتممة وليس تكراراً لها، وذلك في ظل مراعاة القيود المفروضة على الإدارة وهي الحفاظ علي الموقف التنافسي للشركة والتكلفة والعائد الناتج من التوسع في الإفصاح الاختياري.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- أحمد رجب عبد الملك، أسامة محمد، ٢٠١٥، "مدي مساهمة دقة التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من الشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية"، الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد ٧، العدد ٢٣، ص ١١٧-١٣٠.
- أحمد، عادل أحمد عباس، يناير ٢٠١٧، "أثر الإفصاح عن التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الرابع والخمسون، العدد الأول، ص١-٢٤.
- أحمد، محمود يوسف، ١٩٩٩،"أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية"، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، جامعة قطر، العدد العاشر، ص١٨٣-٢٣٠.
- أسامة، أحمد جمال هلالي، ٢٠١٧، "التقديرات المحاسبية وأثرها على التعبير الصادق للتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة، جامعة سوهاج،
- شلبي، عزة حلمي محمود، ٢٠١٣، "المحاسبة الإبداعية ومدى مساهمتها في الغش والتلاعب في البيانات المالية المنشورة ودور الإفصاح والشفافية في الحد منه" ، مجلة البحوث المالية والضريبية، الجمعية المصرية للمالية، والضرائب، العدد ٨ ، مصر، ص .ص: ٩٧ – ١٣٧.
- صلاح، حسن علي سلامة، ٢٠١٣، "إطار مقترح لتطوير مناهج تسين مستوي دقة التقديرات المحاسبية وانعكاس ذلك على موثوقية القوائم المالية- دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- عبد الوهاب، وائل محمد ٢٠١٤ ،" تأثير التناقضات المحاسبية علي جودة التقرير المالي " ، بحث في: المؤتمر المهني الدولي الرابع للمحاسبة والمراجعة الواقع والتحديات، جمعية المحاسبين والمراجعين بالكويت، خلال الفترة من ١٢/٣ إلى ٢٠١٤/١٢/٤ م ، الكويت ، ص.ص ١-٣٦.

- عبد الرحمن، أحمد رجب، أسامه محمد، ٢٠١٦، "مدي اسهام دقة التقديرات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية"، الاكاديمية العربية الامريكية للعلوم والتكنولوجيا، مجلد ٧، العدد ٢٣.
- عيسى، محمد علي حمد، ٢٠١٦، "إطار مقترح لقياس أثر التقديرات المحاسبية على جودة التقارير المالية الفترية (دراسة تطبيقية)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- غنيمي، سامي محمد أحمد، ٢٠١٨، "دور المعايير المحاسبية المتو افقة في مواجهة التقديرات المحاسبية والمحاسبة الإبداعية في منظمات الأعمال"، مجلة المحاسبة والمراجعة، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول، يونيو.
- ليلى، محروس العقيلي، ٢٠١٧، "العوامل التي تحد من ممارسات إدارة الربح المتعسفة للتقديرات المحاسبية بالتطبيق على شركات المساهمة المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الر ابع والخمسون، العدد الأول، ص١٨١-٢٢٠.
- معايير المحاسبة المصرية، ٢٠١٩، الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لعام ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، الطبعة الأولي، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
- وزارة الاستثمار، ٢٠١٩، قرار وزير الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، الوقائع المصرية، العدد ٨١ تابع (أ)، ص١-٦٤٠.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

- AASB ١٠٨, ٢٠١١, Accounting Policies Changes in Accounting Estimates and Errors , Australian Accounting Standards Board.
- Akins, B. ٢٠١٥. Financial reporting quality and uncertainty about credit risk among the ratings agencies Available at http://papers.ssrn.com/
- American Institute for Certificated Public Accountants (AICPA),٢٠١١, Auditing Accounting Estimates, Including Fair Value Accounting Estimates and related Disclosures / AU-C Section ٥٤٠, New York, NY: AICPA
- Andersson, C. & R. Zetterqvist , ٢٠١٤, Audit of Highly Uncertain Ac-counting Estimates A Field-based Study of Auditors' Attitudes Towards Propose Audit Responses in ISA ٥٤٠- Stockholm School of Economics -Master Thesis –Spring. pp.١-٨٧
- Canadian Institute of Chartered Accountants (CICA), ٢٠١١, The CICA'S Guide to IFRS in Canada, The Comprix, J . & Muller, K., ٢٠١١, Pension Plan Accounting

Estimates and the Freezing of Defined Benefit Pension Plans, Journal of Accounting and Economics, ٥١ (١-٢) :١١٥–١٣٣

- Chia C., Zhiming M., Kirill E., (٢٠١٩), Accounting conservatism, business strategy, and ambiguity, Accounting Organizations and Socity٧٤,٤١-٥٥

- Dye, R. and Sridhar, S., ٢٠٠٧, The Allocational Effects of The Precision of Accounting Estimates, Journal of Accounting Research, Vol.٤٥, No.٤, PP.٧٣١-٧٦٩.

- Elliott, W. B., Fanning, K., & Peec-her, M. E. ٢٠١٦. Do Investors Value Financial Reporting Quality Beyond Estimated Fundamental Value? And Can Better Audit Reports Unlock This Value? Available at, https://commun-ity.bus.emory.edu/.

- Filip, A., Labelle, R., & Rousseau, S. ٢٠١٥. Legal regime and financial reporting quality. Contemporary Accounting Research, ٣٢(١), ٢٨٠-٣٠٧.

- Financial Accounting Standard Board (FASB), ٢٠١٨, Conceptual framework for financial reporting, Chapter ٨: Notes to Financial Statements, Statement of Financial Accounting Concepts No. ٨. Norwalk, Available on The FASB website: www.fasb.org.

- Financial Accounting Standards Board (FASB) , September ٢٠١٠ , Concepts No. ٨ , Chapter ٣ , Qualitative Characteristics of Useful Financial Information.

- Financial Markets Authority (FMA), ٢٠١٨, Disclosure of significant accounting estimates, Available on The FMA website: www.fma.gov.nz.

- Hirst, D., Jackson, K. and Koonce, L., ٢٠٠٣, Improving Financial Reports Revealing the Accuracy of Prior Estimates, Contemporary Accounting Research, Vol.٢٠, No.١, PP.١٦٥-١٩٣.

- International Accounting Standards Board (IASB), ٢٠١٠, The Conceptual Framework for Financial Reporting, Available at: www.ifrs.org

- International Accounting Standards Board (IASB), ٢٠١٤, International Accounting Standard No.١: Presentation of Financial Statements, Available on The IFRS websitewww.ifrs.org.

- International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB), ٢٠١٥, Enhancing Audit Quality in the Public Interest A Focus on Professional Skepticism, Quality Control and Group Audits, Available on The IFAC website: www.ifac.org.

- Kanakriyah, R., ٢٠١٦, Voluntary Disclosure and Its Effect on the Quality of Accounting Information According to Users' Perspective in Jordan, American Journal of Business, Economics and Management, Vol.٤, No.٦, PP.١٣٤-١٤٦.
- Klai, N., & Omri, A., ٢٠١١, Corporate governance and financial reporting quality: the case of Tunisian firms. International Business Research, ٤(١), ١٥٨-١٦٦.
- Lev, B., Li, S., & Sougiannis, T.,٢٠١٠, The usefulness of account-ting estimates for predicting cash flows and earnings. Review of Ac-counting Studies, ١٥(٤), ٧٧٩-٨٠٧.
- Sacer, I., Malis, S. and Pavic, I., ٢٠١٩, The Impact of Accounting Estimates on Financial Position and Business Performance – Case of Non-Current Intangible and Tangible Assets, Procardia Economics and Finance, Vol.٣٩, PP. ٣٩٩ – ٤١١.
- Saunders, M. and Lewis, p. and Thorn hill, A,٢٠٠٠, Research Methods for Business Studies, ٢ Ed., pearson Education Ltd., London.
- Securities and Exchange Commission (SEC), May ٢٠٠٢, Disclosure in Management's Discussion and Analysis about the Application of Critical Accounting Policies, Available on The SEC website: www.sec.gov.
- Securities and Exchange Commission (SEC),٢٠٠٣, Interpretation Commission Guidance Regarding Managements Discussion an Analysis of Financial Conation a Results of Operations (Release No.٥ ٣٣-٨٣٥٠,٣٤-٤٨٩٦٠, FR-٧٢).
- Smieliauskas, W. ,٢٠١٣, Principles-Based Reasoning about Accounting Estimates. Accounting Pe-rspectives, ١١(٤), ٢٥٩-٢٩٦.

الفصل الثاني

الإفصاح المحاسبي ومعلومات راس المال الفكري

مقدمة :

يتضح مما سبقا أن تطوير الفكر المحاسبي ليس هدفاً في حد ذاته وإنما هو الأساس التي تستند إليه عمليات الممارسة العملية وفقاً للمعايير المحاسبية، فبدون تطوير الأساس وهو الفكر المحاسبي لن نستطيع تطوير الممارسة العملية، كما أن نهاية ما يتوصل إليه الفكر المحاسبي هو المعايير المحاسبية التي تضبط وترشد الممارسة العملية، من هنا ظهرت أهمية الانتقال من تطوير الفكر المحاسبي للإفصاح عن معلومات أصول رأس المال الفكري إلي تطوير الممارسة العملية للإفصاح المحاسبي عن معلومات تلك الأصول.

وبالرغم من أهمية المعايير المحاسبية ودورها في ضبط وترشيد الممارسة العملية، إلا أنه قد اتضح من خلال الدراسة في الباب السابق قصور دور تلك المعايير في الإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري، مما أدي إلى عدم قدرة التقارير المالية على الإفصاح عن معلومات تلك الأصول بما يلبي احتياجات المستخدمين منها، وبخاصة في ظل تعدد فئات المستخدمين واختلاف احتياجاتهم من المعلومات المتعلقة بتلك الأصول.

وفي ظل عدم وجود تحديد واضح لمكونات أصول رأس المال الفكري وقصور المعالجة المحاسبية المتعلقة بتلك الأصول وعدم الاعتراف بكثير منها لعدم خضوعها لمتطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي المحددة بالمعايير المحاسبية، كل ذلك كان دفعاً لمحاولة تطوير دور المعايير المحاسبية في الإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري، وذلك من خلال اقتراح إطار متكامل للمحاسبة عن أصول رأس المال الفكري يبدأ بتحديد مكونات هذه الأصول ويليه تطوير منظومة الاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي عن الأصول - الواردة بالمعايير المحاسبية – لتشمل أصول رأس المال الفكري، ولتحقيق هذه الأهداف يتم تناول النقاط الآتية :

- دور المعايير المحاسبية في الاعتراف بأصول رأس المال الفكري.
- دور المعايير المحاسبية في قياس أصول رأس المال الفكري.

- دور المعايير المحاسبية في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري.

أولا: دور المعايير المحاسبية في الاعتراف بأصول رأس المال الفكري

لقد اشرنا آنفا إلي أن العمل المحاسبي يمر بثلاث مراحل، وتعتبر أولي هذه المراحل هي عملية الاعتراف المحاسبي، ولكي نستطيع الاعتراف المحاسبي بأصول رأس المال الفكري لابد من محاولة تطوير منظومة الاعتراف الواردة بالمعايير المحاسبية؛ وذلك من خلال تطوير معايير وشروط الاعتراف بالأصول بشكل عام، وكذلك توسيع نطاق الاعتراف بالأصول غير الملموسة بشكل خاص لكي تتسع منظومة الاعتراف المحاسبي لتشمل الاعتراف بأصول رأس المال الفكري بجانب أصول رأس المال المادي، ويمكن تحقيق ذلك علي النحو الآتي:

- ❖ تطوير شروط الاعتراف المحاسبي بالأصول.
- ❖ توسيع نطاق الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة.

١/١ تطوير شروط الاعتراف المحاسبي بالأصول:

ظهر جلياً فيما سبق أن شروط ومعايير الاعتراف المحاسبي بالأصول وفقاً لما ورد بالمعايير المحاسبية لا تتسع في معظمها لتشمل الاعتراف المحاسبي بأصول رأس المال الفكري، لذلك يري الباحث ضرورة تطوير تلك الشروط والمعايير لتشمل الاعتراف المحاسبي بأصول رأس المال الفكري، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعديل وتطوير هذه الشروط على النحو الآتي:

(١) - التعريف: يعنى انطباق أحد تعاريف عناصر القوائم المالية على البند المراد الاعتراف به، ويمكن انطباق تعريف الأصول على عناصر أصول رأس المال الفكري إذا تم:

- ➢ <u>الاكتفاء بشرط وحيد فقط من شروط التعريف</u> وهو تحقيق منافع اقتصادية مستقبلية محتملة من جراء حيازة الأصل.

وهذا ما أشار إليه مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في بيان المفاهيم رقم (٥) بعنوان " الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال" إلى أنه يمكن الاعتراف بالأصل طالما تترتب علي حيازته تدفقات نقدية متوقعة في المستقبل".

➢ التخلي عن الشرطين التاليين وهما:

- الشرط الأول: الاعتماد على مدخل العمليات التبادلية كأساس للاعتراف المحاسبي ببنود الأصول بقائمة المركز المالي واستبداله بمدخل المنفعة الاقتصادية المتوقعة من البند كأساس للاعتراف بالأصل.
- الشرط الثاني: قدرة الوحدة الاقتصادية على السيطرة والتحكم في الأصل واستبداله بقدرة الوحدة على الاستفادة من منافع الأصل الذي في حوزتها.

(٢) - القابلية للقياس الكمي: تعني أن يكون للبند المراد الاعتراف به خاصية يمكن قياسها بوحدات القياس النقدي، والمقصود بالخاصية التي يمكن قياسها بوحدات النقد هو أن يكون للبند قيمة تاريخية يمكن قياسها بموضوعية، وانتهى الباحث إلى أن التكلفة التاريخية لا تصلح للقياس المحاسبي لأصول رأس المال الفكري. بل يمكن الاعتماد علي صافي القيمة الحالية للتدفقات الناتجة من هذه الأصول، كما أشار الباحث إلى ضرورة ألا يقتصر قياس هذه الأصول على القياس الكمي أو المالي فقط، وإنما لا بد من إيجاد نظام قياس متكامل يأخذ في اعتباره القياس المالي وغير المالي عند التعرض لقياس هذه الأصول.

(٣) - الملاءمة: تعنى ملاءمة المعلومات المتعلقة بالبند لاحتياجات المستخدمين، ولا شك في أن المعلومات المرتبطة بأصول رأس المال الفكري على قدر كبير من الملاءمة ولها أهمية كبيرة في شتي قطاعات الاقتصاد في ظل التحول نحو الاقتصاديات القائمة على المعرفة، وتتأتى ملاءمة المعلومات المتعلقة بأصول رأس المال الفكري من قيمتها التنبؤية من خلال التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، بالإضافة إلى قيمتها الإسترجاعية من خلال مساعدة المستثمرين والمقرضين على التقييم الارتدادي لقراراتهم المتعلقة بالوحدة الاقتصادية.

(٤) - إمكانية الاعتماد أو الثقة: تعني أن تعبر المعلومات المتعلقة بالبند بموضوعية عن الحقيقة الاقتصادية وأن تكون هذه المعلومات بعيدة عن التحيز، وبالنظر إلى أصول رأس المال الفكري فإنه لا يمكن إغفال حقيقة دور هذه الأصول في تحقيق القيمة، ومن ثَم يمكن الاعتماد على المعلومات المتعلقة بتلك الأصول في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في وحدة اقتصادية معينة من عدمه، الأمر الذي يتطلب الاعتراف بأصول رأس المال الفكري لما لها من أهمية في تحديد القيمة الواقعية للوحدات الاقتصادية.

(٥) - قابلية الأصل للتحديد: يمكن التخلي عن هذا الشرط لأنه يقف عائقاً أمام الاعتراف المحاسبي بكثير من أصول رأس المال الفكري، حيث توجد علاقات تشابكية بين أصول رأس المال الفكري وغيرها من الأصول يترتب عليها صعوبة عزل تلك الأصول أو أحداها عن غيره من الأصول، كذلك يوجد صعوبة في التنازل عن أغلب أصول رأس المال الفكري أو تبادلها بشكل منفرد حيث إنها لا تنشأ عن حقوق تعاقدية.

٢/١ توسيع نطاق الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة:

وظهر جلياً فيما سبق أن المعايير المحاسبية لم تعترف إلا بالأصول غير الملموسة المقتناه والتي تنطبق عليها شروط ومعايير الاعتراف، وكذلك لم تعترف فيما يتعلق بالأصول غير الملموسة المطورة داخلياً إلا بجزء من تكاليفها وهي تكاليف مرحلة التطوير فقط.

وبذلك تكون المعايير المحاسبية قد حصرت نطاق الاعتراف بالأصول غير الملموسة في نطاق ضيق للغاية، لذلك يري الباحث ضرورة توسيع نطاق الاعتراف بالأصول غير الملموسة لتشمل الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة المطورة داخلياً، ويمكن تحقيق ذلك على النحو الآتي:

(١)- من خلال ما تم اقتراحه من تعديل وتطوير في شروط ومعايير الاعتراف المحاسبي بالأصول في الخطوة السابقة يمكن الاعتماد على هذه الشروط والمعايير المقترحة في توسيع نطاق دائرة الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة بحيث لا تقتصر علي الأصول غير الملموسة المقتناه بل تتسع لتشمل الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً.

(٢)- تطوير عملية الاعتراف المحاسبي فيما يتعلق بتكاليف مرحلتي البحوث والتطوير الخاصة بتكوين الأصول غير الملموسة المطورة داخلياً، وذلك من خلال تعديل عملية الاعتراف المحاسبي بحيث تشمل الاعتراف بإجمالي تكاليف مرحلتي البحوث والتطوير الخاصة بتكوين الأصل وإدراجها كأصل بقائمة المركز المالي طالما أن تكاليف مرحلتي البحوث والتطوير قد أسهمتا معاً في عملية تكوين الأصل غير الملموس، وعدم الاكتفاء بالاعتراف بتكاليف مرحلة التطوير فقط .

ومما لا شك فيه أن عملية الاعتراف المحاسبي بأصول رأس المال الفكري هي مدخل للقياس المحاسبي لتلك الأصول، فبدون عملية الاعتراف المحاسبي بالأصل لن نستطيع إخضاعه للقياس المحاسبي، من هنا كان لزاماً علينا بعد الانتهاء من تطوير دور المعايير المحاسبية فيما يتعلق بمنظومة الاعتراف المحاسبي بأصول رأس المال الفكري أن نقوم بتطوير دور المعايير المحاسبة

فيما يتعلق بمنظومة القياس المحاسبي لأصول رأس المال الفكري، وذلك امتداداً لتطوير منظومة الاعتراف المحاسبي بتلك الأصول من ناحية، كما أن تطوير منظومة القياس المحاسبي لأصول رأس المال الفكري يعتبر شرطاً من شروط الاعتراف بتلك الأصول من الناحية الأخرى.

وانطلاقاً من أهمية وضرورة تطوير دور معايير المحاسبة فيما يتعلق بمنظومة القياس المحاسبي لأصول رأس المال الفكري، سوف يتم تخصيص الجزء التالي لتطوير دور المعايير المحاسبة فيما يتعلق بمنظومة القياس المحاسبي لأصول رأس المال الفكري.

ثانياً تطوير دور المعايير المحاسبية في قياس أصول رأس المال الفكري:

تعتبر عملية القياس المحاسبي هي المرحلة الثانية من مراحل استكمال العمل المحاسبي والخطوة التالية لعملية الاعتراف المحاسبي، ولكي نستطيع القياس المحاسبي لأصول رأس المال الفكري لابد من محاولة تطوير منظومة القياس المحاسبي الواردة بالمعايير المحاسبية وذلك من خلال تطوير مفهوم وأساليب القياس المحاسبي للعناصر التي ستظهر بالقوائم المالية لتشمل القياس المحاسبي لعناصر أصول رأس المال الفكري بجانب عناصر أصول رأس المال المادي، ويمكن تحقيق ذلك على النحو الآتي:

- ❖ تطوير مفهوم القياس المحاسبي.
- ❖ تطوير أساليب القياس المحاسبي.

١/٢ تطوير مفهوم القياس المحاسبي للأصول:

يتضح مما سبق أن مفهوم القياس المحاسبي وفقاً لما ورد بالمعايير المحاسبية يرتكز على محورين أساسيين هما:

- **المحور الأول:** هو القياس النقدي أي ضرورة أن يكون الأصل قابلاً للقياس باستخدام وحدات النقد.
- **والمحور الثاني:** هو ضرورة أن يتوافر في القياس النقدي الموضوعية الكافية من خلال الابتعاد عن التقدير والحكم الشخصي.

وبذلك نجد أن محاور مفهوم القياس المحاسبي تقف عائقاً أمام القياس المحاسبي لأصول رأس المال الفكري، ومن هذا المنطلق يري الباحث ضرورة تطوير مفهوم القياس المحاسبي ليشمل قياس أصول رأس المال الفكري، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعديل وتطوير محاور مفهوم القياس المحاسبي كما يلي:

(١) - تطوير المحور الأول : يمكن تطوير مفهوم القياس المحاسبي بحيث لا يقتصر فقط علي فكرة القياس النقدي من خلال الاعتماد علي وحدات النقد في قياس قيمة الأصل، بل يتسع ليشمل القياس غير النقدي والذي يعتمد علي تحديد مواصفات الأصل وخصائصه ودوره في العملية الإنتاجية، وخاصة فيما يتعلق بالأصول التي يصعب تحديد قيم نقدية لها كبعض أصول رأس المال الفكري (علي سبيل المثال منهارضا العاملين وثقافة المنظمة).

(٢) - تطوير المحور الثاني : يمكن تطوير مفهوم القياس المحاسبي بحيث لا يتوقف عند المفهوم الجامد لخاصية الثقة في عملية القياس النقدي، بل يجب أن تكون هناك مرونة أكبر فيما يتعلق بتوافر خاصية الثقة في عملية القياس النقدي، وخاصة عند التعرض للقياس النقدي لبعض أصول رأس المال الفكري والتي لا توجد لها أسواق نشطة لتبادلها يمكن من خلالها تحديد قيمة نقدية بشكل موثوق فيه، بحيث يترك المجال للاعتماد علي التقدير والحكم الشخصي في تحديد قيم هذه الأصول.

٢/٢ تطوير أساليب القياس المحاسبي للأصول:

يتضح مما سبق أن أساليب القياس المحاسبي الواردة بالمعايير المحاسبيةركزت على أساليب القياس المالي فقط وأهملت أساليب ومؤشرات القياس غير المالي للأصول، وهذا ما يعني عدم قدرة أساليب القياس المالي علي توفير معلومات كافية عن مختلف أصول الوحدة، وهذا ما أكدته دراسة Deloitte من أن الاعتماد علي القياس المالي بمفرده يؤدي إلي عدم القدرة علي توفير إشارات كافية عن الأداء الكلي للوحدة الاقتصادية. (Deloitte,٢٠١١)

ولذلك يري الباحث أن اعتماد القياس المحاسبي علي أسلوب القياس المالي فقط يعتبر عائقاً أمام عملية قياس أصول رأس المال الفكري، ومن هذا المنطلق يعتبر من الضرورة تطوير أساليب القياس المحاسبي لتشمل قياس أصول رأس المال الفكري، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع نطاق أساليب القياس المحاسبي بحيث تشمل نوعين من أساليب القياس لأصول رأس المال الفكري هما:

- القياس المالي لأصول رأس المال الفكري.
- القياس غير المالي لأصول رأس المال الفكري.

أولاً: القياس المالي لأصول رأس المال الفكري:

يهدف القياس المالي إلي قياس قيمة ما تمتلكه الوحدة الاقتصادية من أصول رأس المال الفكري في صورة وحدات نقدية، ولقد قدم الباحثين أكثر من طريقة للقياس المالي لأصول رأس المال الفكري، وتتمثل أهم هذه الطرق في الأتي : طريقة القيمة المحسوبة للأصول المعنوية، طريقة معدل العائد علي الأصول، وطريقة الرسملة السوقية.

كما أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في بيان المفاهيم رقم (٥) بعنوان " الاعتراف والقياس في القوائم المالية لمنشآت الأعمال" إلى أنه يوجد خمسة أساليب للقياس المالي للأصول من بينها أسلوب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة، ويري الباحث أن هذا الأسلوب للقياس يمكن الاعتماد عليه في عملية قياس أصول رأس المال الفكري.

وفي ضوء هذه الطرق يحاول الباحث اقتراح طريقة جديدة تعتمد علي إجراء بعض التعديلات التي يمكن من خلالها تلافي عيوب هذه الطرق والاستفادة من مزاياها؛ بغرض الوصول لطريقة أفضل تُمكن من القياس المالي لأصول رأس المال الفكري بشكل أكثر دقة، وتعتمد الطريقة المقترحة علي عدة خطوات لحساب قيمة أصول رأس المال الفكري، تتمثل هذه الخطوات في الآتي:

☒ **الخطوة الأولي: تحديد متوسط معدل العائد على أصول كل وحدة اقتصادية خلال فترة الدراسة:**

تهدف هذه الخطوة إلي تحديد متوسط معدل العائد علي أصول الوحدة الاقتصادية محل الدراسة؛ وذلك تمهيداً لمقارنته في الخطوات التالية بمتوسط معدل العائد علي الأصول في مجال الصناعة التي تنتمي إليها الوحدة، ويمكن حساب متوسط معدل العائد علي أصول الوحدة محل الدراسة علي النحو الاتي :

(١) - تحديد متوسط صافي الدخل المعدل[١] بعد الضرائب لكل شركة خلال فترة الدراسة:

يجب عند حساب صافي الدخل المعدل الأخذ في الاعتبار ضرورة فصل الأرباح والخسائر الناتجة عن أحداث أو معاملات تختلف بشكل واضح عن الأنشطة العادية، ومن غير المتوقع تكرار حدوثها بصفة منتظمة (مثل الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في مستوي الأسعار)، ويمكن حساب متوسط صافي الدخل المعدل بالمعادلة الآتية:

$$\text{متوسط صافي الدخل المعدل للشركة بعد الضرائب} = \frac{\text{مجموع صافي الدخل المعدل للشركة بعد الضرائب خلال سنوات الدراسة}}{\text{عدد سنوات الدراسة}}$$

(٢) - تحديد متوسط أجمالي أصول كل شركة خلال فترة الدراسة:

$$\text{متوسط أجمالي أصول الشركة} = \frac{\text{مجموع أصول الشركة خلال سنوات الدراسة}}{\text{عدد سنوات الدراسة}}$$

(٣) - تحديد متوسط معدل العائد على أصول الشركة خلال فترة الدراسة:

$$\text{متوسط معدل العائد للشركة محل الدراسة} = \frac{\text{متوسط صافي الدخل المعدل للشركة بعد الضرائب (أ)}}{\text{متوسط أجمالي أصول الشركة(ب)}} \times ١٠ \times ١٠٠$$

☒ **الخطوة الثانية: تحديد متوسط العائد علي الأصول في مجال الصناعة:**

(١) - متوسط صافي الدخل المعدل يقصد به صافي الدخل المحسوب بعد استبعاد كل المصروفات المرتبطة بتكوين أصول رأس المال الفكري من قائمة الدخل قبل تحديد متوسط صافي الدخل بعد الضرائب، حيث تم تسجل هذه المصروفات باعتبارها مصروفات إيراديه بقائمة الدخل مع العلم بأنها مصروفات رأسمالية يجب أن تضاف إلي تكلفة أصول رأس المال الفكري بقائمة المركز المالي.

تهدف هذه الخطوة إلي تحديد متوسط معدل العائد علي الأصول في مجال الصناعة[٢] لمقارنته بمتوسط معدل العائد علي أصول الوحدة محل الدراسة الذي تم حسابه في الخطوة السابقة؛ وذلك تمهيداً لتحديد مقدار الزيادة في متوسط معدل العائد علي أصول الوحدة محل الدراسة في الخطوة التالية، ويمكن حساب متوسط معدل العائد علي الأصول في مجال الصناعة علي النحو الآتي:

(١) - تحديد متوسط صافي الدخل المعدل بعد الضرائب للشركات العاملة في مجال الصناعة:

$$\text{متوسط صافي الدخل المعدل للشركات في مجال الصناعة} = \frac{\text{مجموع (صافي دخول الشركات العاملة في مجال الصناعة بعد الضرائب)}}{\text{عدد الشركات العاملة في مجال الصناعة}}$$

(٢) - تحديد متوسط أجمالي أصول كل شركة من الشركات العاملة في مجال الصناعة:

$$\text{متوسط أجمالي أصول الشركة في مجال الصناعة} = \frac{\text{مجموع (أصول الشركات العاملة في مجال الصناعة)}}{\text{عدد الشركات العاملة في مجال الصناعة}}$$

(٣) - تحديد متوسط معدل العائد على أصول الشركة في مجال الصناعة:**

$$\text{متوسط معدل العائد المحسوب للشركة في مجال الصناعة} = \frac{\text{متوسط صافي الدخل المعدل للشركة في مجال الصناعة(أ)}}{\text{متوسط أجمالي أصول الشركة في مجال الصناعة (ب)}} \times ١٠$$

☒

☒ الخطوة الثالثة: تحديد مقدار الزيادة في متوسط صافي الدخل المرتبطة بأصول رأس المال الفكري:

تهدف هذه الخطوة إلى مقارنة متوسط معدل العائد علي أصول الوحدة محل الدراسة مع متوسط معدل العائد علي الأصول في مجال الصناعة، حتى يمكن الوصول لمقدار الزيادة في متوسط صافي الدخل الناتج من أصول رأس المال الفكري

(١)- تجدر الإشارة إلي أن متوسط معدل العائد علي الأصول في مجال الصناعة هو متوسط لمجموعة كبيرة من الشركات الناجحة التي تنتمي إلي صناعة واحدة خلال سلسلة زمنية محددة.

تمهيداً لرسملة هذه الزيادة في متوسط صافي الدخل والوصول إلي القيمة الإجمالية لأصول رأس المال الفكري في الخطة التالية، ويمكن حساب هذه الزيادة علي النحو الآتي:

(١)- تحديد الزيادة في متوسط معدل العائد المرتبطة بأصول رأس المال الفكري :

= { بندرقم (ج) في الخطوة الأولي – البندرقم (ج) في الخطوة الثانية }

= (متوسط معدل العائد للشركة محل الدراسة) – (متوسط معدل العائد المحسوب للشركة في مجال الصناعة)}

(٢)- تحديد الزيادة في متوسط صافي الدخل الناتج من أصول رأس المال الفكري :

= { (بندرقم (أ) في الخطوة الأولي) × (البندرقم (أ) في الخطوة الثالثة) }

= {(متوسط صافي الدخل المعدل للشركة بعد الضرائب) × (الزيادة في متوسط معدل العائد المرتبطة بأصول رأس المال الفكري)}

☒ الخطوة الرابعة : تحديد القيمة الإجمالية لأصول رأس المال الفكري :

تهدف هذه الخطوة إلي رسملة الزيادة في متوسط صافي الدخل الناتج من أصول رأس المال الفكري باستخدام المتوسط المرجح لتكلفة التمويل، وذلك لكي يمكن الوصول للقيمة الإجمالية لأصول رأس المال الفكري؛ وذلك تمهيداً لتوزيع القيمة الإجمالية لهذه الأصول علي مكوناتها في الخطوة التالية، ويمكن رسملة هذه الزيادة في متوسط صافي الدخل وحساب القيمة الإجمالية لأصول رأس المال الفكري علي النحو الآتي:

(١)- تحديد المتوسط المرجح لتكلفة التمويل :

المتوسط المرجح لتكلفة التمويل ={ (معدل العائد المطلوب علي حقوق الملكية × الوزن النسبي لحقوق الملكية) + (معدل الفائدة علي الالتزامات طويلة الأجل × الوزن النسبي للالتزامات طويلة الأجل) }

(٢)- تحديد القيمة الإجمالية لأصول رأس المال الفكري :

القيمة الإجمالية لأصول رأس المال الفكري = الزيادة في متوسط صافي الدخل الناتج من أصول رأس المال الفكري(بند (ب) الخطوة الثالثة) / المتوسط المرجح لتكلفة التمويل (بند (أ) الخطوة الرابعة)

☒ **الخطوة الخامسة : توزيع القيمة الإجمالية لأصول رأس المال الفكري علي المكونات :**

تهدف هذه الخطوة إلي توزيع القيمة الإجمالية[٣] لأصول رأس المال الفكري التي تم الوصول إليها في الخطوة السابقة علي المكونات الأساسية لهذه الأصول؛ وذلك من خلال نسبة الإنفاق علي كل مكون من مكونات هذه الأصول إلي إجمالي الإنفاق علي المكونات الثلاثة، وذلك علي النحو الآتي:

(١)- قيمة أصول رأس المال البشري :

$$\text{القيمة الإجمالية للأصول الفكرية} \times \frac{\text{المبالغ المنفقة على تطوير الأصول البشرية}}{\text{إجمالي المبالغ المنفقة على تطوير الأصول الفكرية}} = $$

حيث تتمثل المبالغ المنفقة على تطوير الأصول البشري في: المرتبات والأجور والمكافآت والحوافز ومصروفات التدريب المرتبطة بالإفراد.

(٢)- قيمة أصول رأس المال التنظيمي :

$$\text{القيمة الإجمالية للأصول الفكرية} \times \frac{\text{المبالغ المنفقة على تطوير الأصول التنظيمية}}{\text{إجمالي المبالغ المنفقة على تطوير الأصول الفكرية}} =$$

حيث تتمثل المبالغ المنفقة على تطوير الأصول التنظيمية في: تكاليف البحوث والتطوير والرسوم والتراخيص الخاصة بتسجيل الحقوق القانونية والعلامات التجارية وبراءات الاختراع وتكاليف شراء وتطوير أجهزة وبرامج الحاسبات وقواعد البيانات.

(٣)- قيمة أصول رأس المال العلاقي :

$$\text{القيمة الإجمالية للأصول الفكرية} \times \frac{\text{المبالغ المنفقة على تطوير الأصول العلاقية}}{\text{إجمالي المبالغ المنفقة على تطوير الأصول الفكرية}} =$$

حيث تتمثل المبالغ المنفقة على تطوير الأصول العلاقية في: كافة التكاليف التي تتحملها الوحدة الاقتصادية في سبيل المحافظة على العلاقات الخارجية للوحدة بشكل عام والعلاقات التجارية مع العملاء والموردين بشكل خاص، وذلك من خلال ما تتحمله الوحدة من

(١) - استرشد الباحث في توزيع القيمة الإجمالية للأصول الفكرية علي مكوناتها الثلاثة بما قدمته دراسة :(أكرم خليفة،٢٠١٥، ص١٥٢).

تكاليف من أجل تفعيل العلاقات التجارية معهم مثل مصروفات الدعاية والإعلان وتكاليف منافذ التوزيع وتكاليف خدمات ما خدمات ما بعد البيع وغيرها.

ثانياً: القياس غير المالي لأصول رأس المال الفكري :

يجب استكمال القياس المالي لأصول رأس المال الفكري بالقياس غير المالي حيث هناك الكثير من المعلومات فيما يتعلق بأصول رأس المال الفكري يصعب قياسها بأساليب القياس المالي مثل مستوى رضاء العملاء والعاملين وغيرها، ولقد قدم الباحثون أكثر من نموذج للقياس غير المالي لأصول رأس المال الفكري وأهمها نموذج القياس المتوازن للأداء [٤] ونموذج كشاف سكانديا[٥] ونموذج مراقب الأصول غير الملموسة [٦].

وفي ضوء هذه النماذج يحاول الباحث اقتراح نموذج للقياس المتوازن لأداء أصول رأس المال الفكري يجمع بين مزايا النماذج السابقة ويتلافى عيوبها، وذلك بغرض الوصول لنموذج أفضل يمكن من خلاله تقديم مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية التي تُمكن الوحدة الاقتصادية من قياس وتقييم كفاءة استخدام وإدارة أصول رأس المال الفكري، ويقوم هذا النموذج علي التركيز علي خمسة أبعاد يمكن من خلالها القياس المتوازن لجوانب أداء أصول رأس المال الفكري بالوحدة الاقتصادية، وتتمثل هذه الأبعاد في الآتي:

---

(١)- نموذج القياس المتوازن للأداء Balanced Score-Card (BSC)(Kaplan and Norton, ١٩٩٢: p.٧١).

(٢)- نموذج كشاف سكانديا Skandia Navigator Model وتم تطوير هذا النموذج بواسطة الشركة السويدية والتي تعمل في مجال الخدمات المالية والتأمين منذ عام ١٩٨٢ في أكثر من دولة على مستوي العالم، وهي أول مؤسسة تصدراً تقريراً سنوي علي مستوي العالم عن رأس المال الفكري ضمن تقاريرها المالية المنشورة عام ١٩٩٤ بعنوان "Visualizing intellectual capital". ((Andriesson, ٢٠٠٤,p.٢٧٠).

(٣)- نموذج مراقب الأصول غير الملموسة Intangible Assets Monitor(Sveiby, ١٩٩٧,p.٤-٦).

(١)- البعد المالي :

يهتم هذا البعد بنظرة المساهمين للوحدة الاقتصادية، ويهدف إلي قياس الأداء المالي للوحدة خلال الفترات الماضية، وذلك من خلال مؤشرات توضح مدي تزايد معدل متزايد العائد علي الاستثمار في الأصول البشرية والتنظيمية والعلاقية.

(٢)- البعد البشري:

يهتم هذا البعد بنظرة العاملين للوحدة الاقتصادية، ويهدف إلي قياس مدي كفاءة العنصر البشري خلال الفترة الحالية، وذلك من خلال مؤشرات توضح مدي ولاء وانتماء العاملين ومعدل دوران العاملين ونسبة الحاصلين علي المؤهلات العليا والقيمة المضافة للعاملين، ومدي اهتمام الوحدة بتدريبهم.

(٣)- البعد التنظيمي :

يهتم هذا البعد بنظرة الإدارة للجوانب المميزة للوحدة الاقتصادية عن غيرها فيما يتعلق بالقدرات التنظيمية خلال الفترة الحالية، ويهدف إلي قياس مدي كفاءة العمليات الداخلية وذلك من خلال مؤشرات توضح عدد براءات الاختراع التي تم الحصول عليها ومدي كفاءة العمليات الداخلية وأنظمة التشغيل ونظم المعلومات.

(٤)- البعد العلاقي :

يهتم هذا البعد بنظرة العملاء للوحدة الاقتصادية، ويهدف إلي قياس مدي قدرة الوحدة علي الحفاظ علي العملاء القدامى واكتساب عملاء جدد خلال الفترة الحالية، وذلك من خلال مؤشرات مدي رضا العملاء وعدد العملاء الجدد ومتوسط الاستجابة لطلبات العملاء ومتوسط حجم العملاء.

(٥)- البعد التطويري :

يهتم هذا البعد بنظرة الإدارة والمستثمرين المرتقبين للوحدة الاقتصادية فيما يتعلق بمدي قدرة الوحدة علي التطوير والتحسين المستمر، ويهدف إلي قياس مدي قدرة الوحدة علي التجديد والتطوير والابتكار في الأداء خلال الفترات المستقبلية، وذلك من خلال مؤشرات مدي القدرة علي تنمية المهارات البشرية وتطوير العمليات الداخلية وتحسين العلاقات التجارية مع العملاء.

- ويعرض الجدول الآتي أبعاد عمليات القياس المتوازن لأداء أصول رأس المال الفكري، وكذلك المؤشرات التي يمكن استخدامها للتعبير عن كل بعد من الأبعاد الخمسة حتى يمكن تحقيق القياس المتوازن لجوانب أداء أصول رأس المال الفكري بالوحدة الاقتصادية.

جدول رقم (١) أبعاد القياس المتوازن لأداء أصول رأس المال الفكري:

الأبعاد	المؤشرات
(١)- البعد المالي: (يهتم بقياس الأحداث الماضية)	▪ الإيرادات لكل موظف. ▪ الإيرادات من العملاء الجدد/إجمالي الإيرادات. ▪ أرباح العمليات الجديدة.
(٢)- البعد البشري: (يهتم بقياس الأحداث الحالية)	▪ نسبة المديرين ذوي المؤهلات العليا (%). ▪ معدل دوران العاملين (%). ▪ مؤشر القيادة (%).
(٣)- البعد التنظيمي (يهتم بقياس الأحداث الحالية)	▪ عدد أجهزة الحاسب الآلي/عدد الموظفين. ▪ معدل الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات. ▪ متوسط وقت التشغيل.
(٤)- البعد العلاقي: (يهتم بقياس الأحداث الحالية)	▪ عدد أيام زيارة العملاء. ▪ نسبة عقود البيع/مردودات المبيعات (%). ▪ عدد العملاء الجدد/العملاء المفقودين (%).
(٥)- البعد التطويري: (يهتم بقياس الأحداث المستقبلية)	▪ نفقات البحوث والتطوير/النفقات الإدارية. ▪ تكاليف التدريب/التكاليف الإدارية (%). ▪ متوسط عمر براءات الاختراع.

(المصدر بتصرف: Bonits, ٢٠٠١, p.٤٦)

ومما لا شك فيه أن القياس المحاسبي لأصول رأس المال الفكري يُعد مدخلاً للإفصاح المحاسبي عن معلومات تلك الأصول، فبدون القياس المحاسبي للأصول لن نستطيع الإفصاح المحاسبي عن معلومات تلك الأصول بالقوائم المالية، من هنا كان لزاماً علينا بعد الانتهاء من تطوير دور المعايير المحاسبية فيما يتعلق بمنظومة القياس المحاسبي لأصول رأس المال الفكري أن نقوم بتطوير دور المعايير المحاسبة فيما يتعلق بمنظومة الإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري، وذلك امتداداً لعملية القياس المحاسبي لتلك الأصول من ناحية، كما أن تطوير منظومة القياس المحاسبي لأصول رأس المال الفكري يُدعم عملية الإفصاح المحاسبي عن معلومات تلك الأصول بالقوائم المالية من الناحية الأخرى.

وانطلاقاً من أهمية وضرورة تطوير دور المعايير المحاسبية فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري، سوف يتم تخصيص الجزء التالي لتطوير دور المعايير المحاسبية فيما يتعلق بالإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري.

ثالثاً تطوير دور المعايير المحاسبية في الإفصاح عن معلومات رأس المال الفكري:

تعتبر عملية الإفصاح المحاسبي هي المرحلة الثالثة من مراحل العمل المحاسبي، والتي من خلالها يمكن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المرتبطة بمختلف الأصول المتاحة للوحدة الاقتصادية بالتقارير المالية، حيث تمثل التقارير المالية مخرجات العمل المحاسبي القائم بالوحدات الاقتصادية.

وانطلاقاً من أهمية التقارير المالية فإنه يجب تطوير وتحسين جودة المحتوي المعلوماتي لتلك التقارير بحيث تتضمن كافة المعلومات المرتبطة بأصول رأس المال الفكري، إذ أن أي انتقاص أو تضليل أو إخفاء فيما يتعلق بمعلومات هذه الأصول من شأنه أن يؤثر علي جودة المحتوي المعلوماتي لتلك التقارير.

ولكي نلبي احتياجات المستخدمين من المعلومات المتعلقة بأصول رأس المال الفكري ، يجب علينا- كباحثين- أن نعمل علي ضرورة توفير المعلومات الكافية عن هذه الأصول، وهذا هو الدور المنوط بعملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات من خلال التقارير المالية، ولتحقيق ذلك يحاول الباحث تطوير عمليات الإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري وذلك

من خلال تطوير منظومة الإفصاح المحاسبي الواردة بالمعايير المحاسبية[٧] لكي تتسع لتشمل الإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري، ويمكن تحقيق ذلك علي النحو الآتي :

- ❖ مقومات تطوير الإفصاح المحاسبي.
- ❖ محاور تطوير الإفصاح المحاسبي.

١/٣ مقومات تطوير الإفصاح المحاسبي :

تعتبر مقومات تطوير الإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري من الركائز الأساسية والهامة التي يمكن الاستناد إليها في عملية التطوير، ومن منطلق أهمية هذه المقومات في عملية التطويري يمكن عرضها وتناولها على النحو الآتي:

- المقوم الأول: ربط الإفصاح المحاسبي باحتياجات المستخدمين من المعلومات.
- المقوم الثاني: التوسع في الإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري.
- المقوم الثالث: تحقيق الجودة في المعلومات المفصح عنها.

☒ المقوم الأول: ربط الإفصاح المحاسبي باحتياجات المستخدمين من المعلومات :

حتى يمكن ربط عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية باحتياجات المستخدمين من تلك المعلومات لابد من تحديد مستخدمي المعلومات المحاسبية وما هي احتياجاتهم من تلك المعلومات.

واتضح من خلال استقراء بعض الدراسات أن هناك مجموعتين من مستخدمي المعلومات المحاسبية هما: مجموعة المستخدمين الداخليين ومجموعة المستخدمين الخارجيين وتنقسم مجموعة المستخدمين الخارجيين إلي فئات لها علاقة مباشرة وفئات لها علاقة غير مباشرة بالوحدة الاقتصادية.

ولعل أهم هذه المجموعات التي يجب التركيز علي تلبية احتياجاتها من المعلومات هي مجموعة المستخدمين الخارجيين ذات العلاقة المباشرة بالوحدة؛ حيث إن مجموعة المستخدمين الداخليين يمكنها الحصول علي المعلومات بسهولة من داخل الوحدة وهذا ما لا يتوافر للمستخدمين الخارجيين، وتتباين احتياجات هذه المجموعات والفئات من المعلومات انطلاقاً من

---

(١) - نظراً لإخفاق منظومة الإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري وفقاً لما ورد بالمعايير المحاسبية، وذلك بناءٍ على ما تم إيضاحه في الفصل الثاني من الباب السابق.

تباين أهدافهم وغاياتهم ومصالحهم المختلفة، ويمكن تناول مجموعات المستخدمين وفئاتهم المختلفة وتحديد احتياجاتهم من المعلومات علي النحو الآتي:

- **المجموعة الأولي : المستخدمين الخارجيين :**

تنقسم هذه المجموعة إلي فئتين وفقاً لارتباطهم وعلاقتهم بالوحدة الاقتصادية وذلك علي النحو الآتي:

(١)- الفئات ذات العلاقة المباشرة :وتتمثل في

أ- المساهمين والمستثمرين:

تحتاج هذه الفئة إلي المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بشراء الأسهم أو استمرارية الاحتفاظ بها أو بيعها، ومن أهم المعلومات المحاسبية التي يحتاج إليها المساهمون والمستثمرون ما يلي :

- معلومات عن كفاية وفعالية الإدارة في استغلال الموارد المتاحة
- معلومات عن المركز المالي للوحدة الاقتصادية
- معلومات عن نتيجة أعمال الوحدة من ربح أو خسارة.
- معلومات عن مدي تقدم الوحدة الاقتصادية وقدرتها علي المنافسة والاستمرار.
- معلومات عن الفرص والمخاطر التي تحيط بأنشطة الوحدة الاقتصادية.

ب- المقرضين والدائنين :

تحتاج فئة المقرضين إلي المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من اتخاذ قرارات الإقراض أو عدم الإقراض، وبيع السندات أو الاستمرار في حيازتها والتحقق من الحصول علي العوائد من عدمه والتحقق من ضمانات القروض الممنوحة، ومن أهم المعلومات المحاسبية التي يحتاج إليها المقرضون ما يلي:

- معلومات عن مقدار السيولة بالوحدة الاقتصادية.
- القدرة علي تحقيق الأرباح.
- القدرة علي تحقيق تدفقات نقدية مستقبلية.
- القدرة علي سداد القروض والفوائد في تواريخ الاستحقاق.

بينما تحتاج فئة الدائنين إلي المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من اتخاذ قرارات بإمداد الوحدة الاقتصادية بالسلع والخامات من عدمه،أو الاستمرار في إمدادها أم التوقف، ومن أهم المعلومات المحاسبية التي يحتاج إليها الدائنون هي:

- معلومات عن مدي مقدرة الوحدة الاقتصادية علي تحويل الأرباح إلي تدفقات نقدية.
- معلومات عن المقدرة الإيرادية للوحدة الاقتصادية.
- معلومات عن مدي مقدرة الوحدة الاقتصادية علي سداد ديونها والتزاماته.

(٢)- الفئات ذات العلاقة غير المباشرة :وتتمثل في

أ- المحللين الماليين والوسطاء الماليين :

فهم يحتاجون إلي المعلومات المحاسبية بغرض إجراء التحليلات المالية وتقديم الاستشارات لاتخاذ قرارات استثمارية.

ب- المستهلكون أو العملاء :

يهتمون بالمعلومات المحاسبية بغرض تكوين فكرة عامة عن مدي قدرة الوحدة الاقتصادية علي الاستمرار بتزويدهم بالسلع وفق جودة ونوعية معينة وبكميات كافية وبأسعار معقولة كما يهمهم تقييم مقدرة الوحدة الاقتصادية في الاستمرارية في تقديم خدمات ما بعد البيع وخدمات ضمان المنتج.

ج - الدوائر والسلطات الحكومية :

تهتم بالقوائم المالية الصادرة عن الوحدة الاقتصادية مثل قائمة المركز المالي وقائمة الدخل لاستخدامها في أغراض تحديد الضريبة المستحقة علي الوحدة الاقتصادية، وأغراض إعداد الحسابات القومية علي مستوي القطاعات الاقتصادية، ولأغراض الفصل في أمور الإفلاس والمنازعات القضائية.

- المجموعة الثانية : المستخدمون الداخليون :

تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة الوحدة الاقتصادية وباستخدام مواردها الاقتصادية، وتستخدم هذه المجموعة المعلومات في الإدارة والاستغلال الأمثل للأصول المتاحة للوحدة، ومن أهم المعلومات المحاسبية التي تحتاج إليها هذه المجموعة ما يلي:

- معلومات عن القيمة الإجمالية والتفصيلية لأصول الوحدة الاقتصادية وما يطرأ عليها من تغير خلال الفترات المالية.
- معلومات عن العائد الإجمالي والتفصيلي علي الاستثمار في مختلف أنواع الأصول بالوحدة الاقتصادية.

- معلومات عن إجمالية وتفصيلية عن المبالغ المنفقة علي مشروعات البحوث والتطوير المتعلقة بأصول رأس المال الفكري.
- معلومات وصفية توضح تفاصيل مكونات مختلف أصول الوحدة الاقتصادية.
- معلومات مستقبلية توضح الفرص والمخاطر المرتبطة بالاستثمار في مختلف أصول الوحدة الاقتصادية.

ومن الجدير بالذكر والملاحظة أن كل هذه المعلومات المحاسبية التي تحتاج إليها مجموعات المستخدمين سواء خارجية أو داخلية وفئاتهم المختلفة لن تكون دقيقة وذات جدوى وفائدة، ما لم يؤخذ في الحسبان تأثرها بالمعلومات المرتبطة بأصول رأس المال الفكري والتي تعتبر من أهم ضمانات تحقيق الأرباح وتحقيق الاستمرار والنمو للوحدة الاقتصادية.

ويتضح مما سبق أنه هناك صعوبة في إمكانية ربط الإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري باحتياجات المستخدمين من المعلومات نظراً لوجود إشكالية تعدد وتنوع احتياجات المستخدمين من المعلومات المتعلقة بتلك الأصول بالإضافة إلي اختلاف وعدم تجانس احتياجات المستخدمين من هذه المعلومات باختلاف مصالحهم وأهدافهم.

ولإزاء تلك الإشكالية وفي ظل عدم القدرة علي إعداد تقارير مالية مستقلة لكل فئة من فئات المستخدمين تلبي احتياجاتها من معلومات أصول رأس المال الفكري، يري الباحث ضرورة تطبيق منهج التوسع في الإفصاح المحاسبي عن معلومات هذه الأصول حتى يمكن مقابلة أكبر قدر ممكن من الاحتياجات المتعددة والمتنوعة وغير المتجانسة للمستخدمين، وهذا ما سوف يتم تناوله في الجزئية الآتية.

☒ <u>المقوم الثاني: التوسع في الإفصاح المحاسبي عن المعلومات :</u>

مع تعدد وتنوع فئات المستخدمين وتشابك وتداخل احتياجاتهم من معلومات أصول رأس المال الفكري، بالإضافة لعدم القدرة علي التحديد الواضح لاحتياجات كل فئة من هذه المعلومات علي حده، في مقابل قصور التقارير المالية التقليدية في الوفاء باحتياجات فئات المستخدمين من معلومات أصول رأس المال الفكري.

لذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في المفاهيم والأعراف التي تحكم عملية الإفصاح عن معلومات أصول رأس المال الفكري بداخل التقارير المالية، والعمل علي تفعيل وتغليب خاصية ملاءمة المعلومات علي حساب الخصائص الأخرى للمعلومات بغرض الوفاء باحتياجات المستخدمين من معلومات أصول رأس المال الفكري.

ويعتبر تطبيق منهج التوسع في الإفصاح المحاسبي الحل العملي والمنطقي للوفاء باحتياجات المستخدمين من معلومات أصول رأس المال الفكري، حيث يساعد تطبيق هذا المنهج علي الإفصاح عن معلومات جديدة لم تكن تتضمنها القوائم المالية

التقليدية مثل الإفصاح عن معلومات أصول رأس المال الفكري المالية وغير المالية والتنبؤات المستقبلية وخطط وأهداف الإدارة المستقبلية المتعلقة بهذه الأصول وغيرها.

وتري دراسة Oliveira أن تطبيق منهج التوسع في الإفصاح المحاسبي عن المعلومات يمكن أن يضر بالمركز التنافسي للوحدة الاقتصادية بالسوق، وبالتالي يجب أن تفاضل الوحدة عند إتباع منهج التوسع في الإفصاح عن المعلومات بين التأثيرات الايجابية للإفصاح عن المعلومات مقابل الآثار السلبية.

ويري الباحث أنه يمكن تطبيق منهج التوسع في الإفصاح المحاسبي من خلال الانتقال من اتجاه الإفصاح الوقائي إلي اتجاه الإفصاح الإعلامي وذلك علي النحو الآتي :

أولاً : الإفصاح الوقائي Protective disclosure:

يعتبر الإفصاح الوقائي أحد الاتجاهات التقليدية للإفصاح المحاسبي عن المعلومات من خلال القوائم المالية، ويهدف هذا الاتجاه إلي حماية مستخدمي المعلومات وبصفة خاصة المستثمر العادي ذو الخبرة المحدودة وذلك من خلال توفير معلومات مالية غير مضلله وعلي درجة عالية من الموضوعية حتى لو ترتب علي ذلك استبعاد كثير من المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات.

وبذلك يكون الإفصاح الوقائي قد ضيق نطاق الإفصاح المحاسبي وقصره علي توفير المعلومات ذات الموضوعية العالية والتي تتناسب مع المستثمر العادي ذي الخبرة المحدودة بغض النظر عن مدي ملاءمتها لاتخاذ القرارات، وفي المقابل أخفق هذا الاتجاه في توفير المعلومات الملائمة طالما لا تتوافر فيها الموضوعية الكافية.

ومن هذا المنطلق يري الباحث أن اتجاه الإفصاح الوقائي لا يصلح كاتجاه للتوسع في الإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري للوفاء باحتياجات المستخدمين منها، حيث إنه قد ضيق نطاق الإفصاح المحاسبي عن معلومات هذه الأصول وجعله قاصراً علي مجرد إخلاء مسئولية الإدارة عن صحة المعلومات المفصح عنها فيما يتعلق بهذه الأصول.

ثانياً : الإفصاح الإعلامي Informative disclosure:

يعتبر الإفصاح الإعلامي أحد الاتجاهات المعاصرة للإفصاح المحاسبي عن المعلومات من خلال القوائم المالية، وظهر هذا الاتجاه نتيجة لازدياد أهمية خاصية ملاءمة المعلومات باعتبارها أحد الخصائص الرئيسة للمعلومات المحاسبية؛ ونتيجة

لأهمية هذه الخاصية كان التحول نحو المطالبة بالإفصاح المحاسبي عن المعلومات الملائمة لأغراض اتخاذ القرارات، ومن أمثلة ذلك معلومات أصول رأس المال الفكري المالية وغير المالية والمعلومات عن التنبؤات المستقبلية وخطط الإدارة وأهدافها والمعلومات عن أنشطة البحوث والتطوير وغيرها من المعلومات المتعلقة بهذه الأصول.

ولا شك في أن التحول من الاتجاه التقليدي وهو الإفصاح الوقائي إلي الاتجاه المعاصر وهو الإفصاح الإعلامي يؤدي إلي توسيع نطاق الإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري، حيث إن اتجاه الإفصاح الإعلامي قد وسع نطاق الإفصاح بشكل عام ولم يجعله قاصراً علي مجرد إخلاء مسئولية الإدارة عن صحة المعلومات المفصح عنها، وإنما أصبح يتضمن كل المعلومات الملائمة لعملية اتخاذ القرار حتى وإن كانت قائمة علي التقدير والحكم الشخصي.

وتشير إحدي الدراسات إلي أنه لكي يكون الإفصاح الإعلامي فعالاً لابد من تحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها، ويتوقف تحديد القدر الملائم من المعلومات التي يتعين الإفصاح عنها علي تحقيق متطلبات جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بالتقارير المالية.

☒ المقوم الثالث: تحقيق الجودة في المعلومات المفصح عنها :

لكي تحقق المعلومات المحاسبية المفصح عنها الغرض المعدة من أجله يجب أن تتوافر في هذه المعلومات مجموعة من الخصائص، وتتمثل أهم هذه الخصائص فيما يلي:

(١)- خاصية الملاءمة: ويقصد بها الإفصاح عن المعلومات الملائمة لأغرض اتخاذ القرارات أي التي يكون لها قدرة علي إحداث تغيير في اتجاه القرار، ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن يتوافر فيها ما يلي :

أ- القدرة التنبؤية للمعلومات : يجب أن تساعد المعلومات متخذ القرار علي التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل، ولا شك أن توفير المعلومات عن الأصول الفكرية سيزيد من القدرة التنبؤية للمعلومات حيث إن التنبؤ بسعر السوق للسهم يتوقف علي ما تمتلكه الوحدة من أصولاً مادية وأصولاً فكرية.

ب- القدرة التقويمية للمعلومات : يجب أن تساعد المعلومات متخذ القرار في تقييم مدي صحة توقعاته السابقة، ولا شك أن توفير المعلومات عن كافة أصول الوحدة سواء كانت أصول مادية أو أصول فكرية سيزيد من القدرة التقويمية للمعلومات.

(٢)- خاصية الموثوقية : يقصد بتوافر الثقة في المعلومات المفصح عنها أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء وخالية من التحيز وتعبر بأمانة عما يجب أن تقدمه، ولكي تكون المعلومات موثوقاً بها يجب أن يتوافر فيها ما يلي :

أ- التمثيل الصادق : يجب أن تتسم المعلومات المفصح عنها بصدق التعبير عن الأحداث والظواهر التي تمثلها.

ب- الحياد : ويقصد بها أن تكون المعلومات غير متحيزة لحدث معين أو فئة معينة من الفئات المستفيدة من المعلومات.

(٣)- خاصية التوقيت المناسب : يقصد بها الإفصاح عن المعلومات في التوقيت المناسب حتى يتسنى لمستخدمي المعلومات الاستفادة من هذه المعلومات في اتخاذ القرارات في التوقيت المناسب، حيث إن تأخير الإفصاح المحاسبي عن المعلومات يفتح المجال أمام المستخدمين في سلك الطرق غير الرسمية للحصول علي تلك المعلومات قبل الإفصاح عنها.

(٤)- خاصية الثبات : يقصد بها أن تقاس المعلومات وتعرض بطريقة واحدة من وحدة اقتصادية لأخرى وكذلك من فترة مالية لأخرى داخل الوحدة نفسها، وذلك حتى يمكن تحقيق خاصية القابلية للمقارنة وتكون المقارنة مفيدة وقائمة علي أساس سليم.

(٥)- خاصية العدالة : يقصد بها عدالة الاستفادة من المعلومات لجميع المستخدمين، وذلك حتى يمكن منع استغلال بعض الأطراف لعلاقتهم بإدارة الوحدة في الحصول علي تلك المعلومات قبل الإفصاح عنها، ومن ثم تحقيق منفعة شخصية منها.

(٦)- خاصية الشمول : ويقصد بها شمول التقارير المالية علي كافة المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات، مع مراعاة أنه يجب التميز بين المعلومات الملائمة والمعلومات غير الملائمة، بحيث تشمل التقارير علي كافة المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات فقط دون المعلومات غير الملائمة وذلك بهدف ترشيد تكلفة إنتاج المعلومات.

٢/٣ تطوير محاور الإفصاح المحاسبي:

يمكن تطوير الإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري من خلال التركيز علي تطوير محورين أساسيين للإفصاح المحاسبي، وذلك علي النحو الأتي:

- **المحور الأول : تطوير شروط ومعايير الإفصاح المحاسبي.**
- **المحور الثاني : تطوير نطاق الإفصاح المحاسبي.**

☒ **المحور الأول: تطوير شروط ومعايير الإفصاح المحاسبي :**

يتضح مما سبق أن عملية الإفصاح المحاسبي الواردة بالمعايير المحاسبية ترتكز علي شرطين أساسيين هما:

- **الشرط الأول : هو ضرورة قابلية الأصل للقياس الكمي باستخدام وحدات النقد حتى يمكن الإفصاح عن معلوماته بشكل مالي في القوائم المالية.**
- **الشرط الثاني : هو ضرورة أن يتوافر للأصل الحماية القانونية التي تمكن من التحكم والسيطرة علي الأصل حتى يمكن الإفصاح عن معلوماته بالقوائم المالية.**

ويري الباحث أن الشروط التي ترتكز عليها عملية الإفصاح المحاسبي تقف عائقاً إمام الإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري، ومن هذا المنطلق يكون من الضروري تطوير هذه الشروط بحيث تتسع لتشمل الإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعديل وتطوير هذه الشروط علي النحو الآتي:

(١)- تطوير الشرط الأول :

يمكن تطوير الشرط الأول والمتعلق بضرورة قابلية الأصل للقياس الكمي حتى يمكن الإفصاح عن معلوماته بالقوائم المالية، وذلك من خلال توسيع نطاق شرط القابلية للقياس بحيث لا يقتصر علي القابلية للقياس الكمي فقط باستخدام وحدات النقد بل يتسع ليشمل القابلية للقياس الوصفي أيضا باستخدام النسب والمؤشرات، وذلك حتي لا يقف هذا الشرط عائقاً أمام عملية الإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري حيث أن أغلبها غير قابل للقياس الكمي.

(٢)- تطوير الشرط الثاني:

يمكن تطوير الشرط الثاني والمتعلق بتوافر الحماية القانونية للأصل والتي تُمكن من الرقابة والسيطرة عليه، وذلك من خلال توافر مرونة أكبر فيما يتعلق بشرط الحماية القانونية للأصل المراد الإفصاح عن معلوماته، بحيث يتسع هذا الشرط ليشمل الإفصاح عن معلومات كافة الأصول التي تكون في حوزة الوحدة الاقتصادية ويمكن الاستفادة من منافعها بغض النظر عن مدي حمايتها القانونية، وبخاصة عند التعرض للإفصاح المحاسبي عن معلومات أصول رأس المال الفكري حيث أن أغلب هذه الأصول لا تنشأ عن حقوق تعاقدية تمكن من توافر الحماية القانونية لها.

☒ المحور الثاني: تطوير نطاق الإفصاح المحاسبي:

يتضح مما سبق أن أسس الإفصاح والتقرير المالي عن المعلومات وفقاً لما ورد بالمعايير المحاسبية حصرت نطاق الإفصاح المحاسبي عن المعلومات في نطاق ضيق؛ حيث قصرته علي الإفصاح عن المعلومات المالية فقط وأهملت الإفصاح عن المعلومات غير المالية، مما يُعد عائقاً أمام عملية الإفصاح عن معلومات أصول رأس المال الفكري حيث إن أغلب المعلومات المتعلقة بهذه الأصول معلومات غير مالية ويصعب التعبير عنها في شكل مالي.

وهذا ما أشارت إليه بعض الدراسات من أن التقارير المالية بوضعها الراهن تهتم بتوفير المعلومات المالية وتتجاهل الطلب علي المعلومات غير المالية التي تُساعد علي تقييم أداء الأصول الفكرية بالوحدة، مما يؤدي إلي عدم توفير رؤية كافية للأداء الكلي للوحدة الاقتصادية.

وتواجه الوحدات الاقتصادية بذلك تحديات كثيرة وخاصة في ظل زيادة مساهمة أصول رأس المال الفكري في الأداء الكلي للوحدات الاقتصادية، مما يستلزم إعادة تغيير إستراتيجية الإفصاح عن المعلومات بالتقارير لتشمل المعلومات غير المالية المرتبطة بأصول رأس المال الفكري لمقابلة الطلب المتزايد عليها وخاصة في ظل بيئة الاقتصاد المعرفي؛ وذلك من خلال إدخال تحسينات علي المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية الحالية عن طريق تعزيز الإفصاح عن المعلومات غير المالية لتحقيق الثقة في المعلومات وتحسين جودتها بما يحقق أكبر قدر من الوضوح ويوفر الاتساق مع مرور الوقت.

ولذلك يجب إدخال تحسينات علي المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية المنشورة عن طريق تعزيز الإفصاح عن المعلومات غير المالية بها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع نطاق الإفصاح المحاسبي عن المعلومات بحيث يشمل نوعين من أساليب الإفصاح عن معلومات أصول رأس المال الفكري هما:

- **الإفصاح المالي عن معلومات أصول رأس المال الفكري.**
- **الإفصاح غير المالي عن معلومات أصول رأس المال الفكري.**

أولاً: الإفصاح المالي عن معلومات أصول رأس المال الفكري:

يقترح الباحث أن يتم الإفصاح عن المعلومات المالية والتي تتمثل في القيمة المالية الإجمالية المحسوبة لأصول رأس المال الفكري وقيمة كل مكون من المكونات الأساسية لهذه الأصول في صلب القوائم المالية، وذلك علي النحو الآتي:

(١)- يتم إضافة بند جديد في جانب الأصول يسمي بند الأصول الفكرية كعنوان رئيس ثم يدرج أسفله القيم المالية لكل مكون من المكونات الأساسية لهذه الأصول، وهي أصول بشرية وأصول تنظيمية وأصول علاقية.

(٢)- يتم إضافة بند جديد في جانب الخصوم يندرج تحت حقوق الملكية يسمي بند رأس المال الفكري كعنوان رئيس ثم يدرج أسفله القيم المالية لكل مكون من المكونات الأساسية لرأس المال الفكري، وهي رأس المال البشري ورأس المال التنظيمي ورأس المال العلاقي.

(٣)- يتم تكوين مخصص إهلاك لكل مكون من المكونات الأساسية للأصول الفكرية بناءٍ علي العمر الافتراضي المقدر للاستفادة من هذه الأصول، ثم يطرح هذا المخصص من قيم هذه الأصول بقائمة المركز المالي.

(٤)- يتم إضافة مخصصات الإهلاك الخاصة بكل مكون من المكونات الأساسية للأصول الفكرية ضمن بنود المصروفات بقائمة الدخل.

ثانياً: الإفصاح غير المالي عن معلومات أصول رأس المال الفكري:

يقترح الباحث أن يتم الإفصاح المحاسبي عن المعلومات غير المالية المرتبطة بأصول رأس المال الفكري (والتي تتمثل في المؤشرات والنسب وكذلك الأحداث الجوهرية المرتبطة بالظروف والمتغيرات التي تؤثر علي المنافع المستقبلية المتوقعة الحصول عليها من أصول رأس المال الفكري) علي النحو الآتي:

(١)- يتم الإفصاح عن المؤشرات والنسب المتعلقة بكل مكون من المكونات الأساسية لأصول رأس المال الفكري من خلال قائمة مكملة للقوائم المالية التقليدية وهي القائمة المعروفة في الفكر المحاسبي باسم قائمة رأس المال الفكري[٨].

- **ويوضح الجدول الآتي قائمة رأس المال الفكري المقترحة:**

جدول رقم (٢) التقرير عن أصول رأس المال الفكري في قائمة مستقلة

قائمة رأس المال الفكري المكملة للقوائم المالية عن السنة المنتهية في ---------		
أصول رأس المال الفكري - يتم تقدير القيمة الإجمالية المحسوبة لأصول رأس المال الفكري طبقاً لأسلوب ------ - يتم توزيع القيمة الإجمالية المحسوبة لأصول رأس المال الفكري علي مكوناتها الأساسية بناءٍ علي نفقات كل مكون علي النحو الآتي : --- أصول بشرية --- رأس مال بشري --- أصول تنظيمية --- رأس مال تنظيمي --- أصول علاقية --- رأس مال علاقي **مؤشرات أصول رأس المال الفكري**		
مؤشرات الأصول البشرية	**مؤشرات الأصول التنظيمية**	**مؤشرات الأصول العلاقية**
١-	١-	١-
٢-	٢-	٢-
٣-	٣-	٣-
٤-	٤-	٤-

(٢)- يتم الإفصاح عن الأحداث الجوهرية المرتبطة بالظروف والمتغيرات التي يمكن أن تؤثر علي المنافع المستقبلية المتوقع الحصول عليها من أصول رأس المال الفكري ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

---

(١)- ولقد استرشد الباحث في الإفصاح عن المعلومات أصول رأس المال الفكري من خلال قائمة مستقلة تسمي قائمة رأس المال الفكري بدراسة كلاً من :(جودة عبد الرؤوف، ٢٠٠٢ – FASB,٢٠٠٢a – Saravanan,٢٠٠٢)

➢ ويستدل علي تطوير وتحسين جودة المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية من منظور رأس المال الفكري بمجموعة من المؤشرات يتمثل أهمها في الآتي :

(١)- إظهار القيمة الحقيقية للوحدة الاقتصادية بالتعبير الصادق عن كافة ما تملكه الوحدة من أصول مادية وفكرية.

(٢)-زيادة ملائمة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية.

(٣)- توفير معلومات مالية وغير مالية عن الأصول الفكرية بالوحدة الاقتصادية.

(٤)- توفير معلومات مستقبلية عن محركات القيمة والأصول الحاسمة بالوحدة الاقتصادية.

(٥)- توفير معلومات تفصيلية عن الأصول الفكرية تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات الرشيدة.

المراجع

أولاً: مراجع باللغة العربية

- د. أمين السيد أحمد لطفي (٢٠٠٧)، " نظرية المحاسبة: القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية"، الجزء الثاني، الدار الجامعية.
- د. أيمان محمد سعد الدين (٢٠١٤)، " إطار مقترح للمعلومات المالية المستقبلية واختباره من منظور المستثمرين في سوق الأوراق المالية- دراسة ميدانية "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد الثاني العدد الأول.
- البورصة المصرية (٢٠١١)، " كتاب الإفصاح: الخمسون شركة الأكثر نشاطاً"، الإصدار الثامن، القاهرة، يوليو.
- د. توفيق عبد المحسن الخيال (٢٠٠٥)، " أهمية المحاسبة عن رأس المال الفكري وتحديد آثارها على جدوى المعلومات المحاسبية "، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني والأربعون، العدد الأول، مارس.
- د. ثناء إبراهيم طعمية (٢٠١٣)، " نموذج مقترح للتقرير والإفصاح الاختياري عن الأصول غير الملموسة بالشركات المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثالث المجلد الأول.
- د. حامد طلبه محمد (١٩٨٤)، " نحو فروض ومبادئ عامة للمحاسبة – دراسة تحليلية انتقاديه "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية"، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، فرع بنها، السنة الرابعة، العدد الثاني.
- د. حسام محمد جلال (٢٠٠٩)، " مدخل مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي لرأس المال الفكري في المنظمات الخدمية "، مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، العدد الثاني، الجزء الثاني، يوليو وديسمبر.
- د. حلمي نمر (١٩٧٦)، " نحو نظرية للمحاسبة ومجال تطبيقها "، مجلة المحاسبة والإدارة والتامين للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- د. خالد مصلح صالح السنباني (٢٠١٢)،" أثر الاقتصاد المعرفي على التنمية الاقتصادية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الأول، الجزء الأول.
- سامح سعيد محمود (٢٠١١)،" قياس درجة الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية وأثر ذلك علي قرارات الاستثمار"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

- د. سهير الطنملي (٢٠٠٩)، " القياس والإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري ركيزة أساسية للتنمية المستدامة "، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الأول.
- د. شريف محمد البارودي (٢٠١١)، " دراسة تحليلية لتطوير نظرية المحاسبة – إطار مفاهيمي مقترح للمحاسبة عن المستقبل"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول.
- د. شوقي السيد فودة (٢٠١٠)، " إطار مقترح متكامل للإفصاح عن الأصول الفكرية واثر ذلك علي قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية "، مجلة أفاق جديدة ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية، العدد الثالث والرابع، يوليو وأكتوبر.
- عادل عبد الفتاح (٢٠١٣)،" أثر خصائص الشركة علي الإفصاح عن رأس المال الفكري للشركات المصرية: مدخل تحليل المحتوي"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، المجلد الأول.
- د. عباس مهدي الشيرازي (١٩٩٠)، " نظرية المحاسبة "، الطبعة الأولي، الكويت: ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.
- د. عبد الناصر نور، وظاهر القشي (٢٠١٠)، " رأس المال الفكري: الأهمية والقياس والإفصاح دراسة فكرية من وجهات نظر متعددة "، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخامس والعشرون.
- د. عصام فهد العربيد (٢٠٠٩)، " إشكالية الاعتراف بالأصول المعرفية والإفصاح عنها بالقوائم المالية في ظل اقتصاد المعرفة الجديد "، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، المجلد ٢٩، العدد الأول، يونيو.
- د. علي مجاهد أحمد السيد (٢٠١٤)، " دراسة مدي قيام الشركات المصرية بقياس والإفصاح عن رأس المال الفكري وأثره علي المركز التنافسي: دراسة ميدانية "، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، المجلد الثاني.
- معايير المحاسبة المصرية (٢٠١٥)، " الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية، ومعيار رقم (٢٣) المحاسبة عن الأصول غير الملموسة "، الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بشأن إلغاء العمل بالمعايير المحاسبية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ وذلك اعتبارا من أول يناير ٢٠١٦.
- د. وليد حمدي الحسيني (٢٠١٠)، " القياس المحاسبي للأصول المعرفية من منظور استراتيجي"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، العدد الأول.

- American Institute of Certified Public Accountants, AICPA, (١٩٩٤), " Improving Business Reporting - A Customer Focus: Meeting the Information Needs of Investors and Creditors", Report of the Special Committee on Financial Reporting, New York: Sep.
- Andriessen, D.,(٢٠٠٤), " Intellectual capital valuation an measurement : classifying the state of the Art ", Journal of Intellectual capital, Vol.٥, Issue.٢.
- Ann, C., Jia, L.,(٢٠١٣), " Intellectual Capital Disclosure and Accounting Standards", Journal Industrial Management, Vol.١١٣ , No.٨.
- Benedetta C. John D. Matteo P. Rosa L., (٢٠١٧)," Intellectual capital disclosure: a structured literature review ", Journal of Intellectual Capital, Vol. ١٨, Issue. ١.
- Chiucchi, M., (٢٠١٣a), " Intellectual capital accounting in action: enhancing learning through interventionist research", Journal of Intellectual Capital, Vol. ١٤, No. ١.
- Chiucchi, M., (٢٠١٣b), "Measuring and reporting intellectual capital: lessons learnt from some interventionist research projects", Journal of Intellectual Capital, Vol. ١٤, No. ٣.
- De Silva, T.-A., Stratford, M. and Clark, M. (٢٠١٤), "Intellectual capital reporting: a longitudinal study of New Zealand companies", Journal of Intellectual Capital, Vol. ١٥, No. ١.
- Dhaliwal, D., Yong G., Albert, T., and Suresh, R., (٢٠١٢), " Nonfinancial Disclosure and Analyst Forecast Accuracy: International Evidence on Corporate Social Responsibility Disclosure" , The Accounting Review, Vol.٨٧, No.٣.
- Dragu, I., Maria and Adriana, T., (٢٠١٣), " GRI Compliance and Prerequisttes of Integrated Reporting for Asian-Pacific Companies", Annales Universitatis Apulensis Series Oeconomica ,Vol. ١٥, No. ٢ .

- Dumay, J. (٢٠١٢),“Grand theories as barriers to using IC concepts", Journal of Intellectual Capital, Vol. ١٣, No. ١.
- Dumay, J. and Cai, L., (٢٠١٥), “Using content analysis as a research methodology for investigating intellectual capital disclosure”, Journal of Intellectual Capital, Vol. ١٦, No. ١.
- European Union (٢٠٠٣), "Study on the Measurement of Intangible Assets and Associated Reporting Practices", prepared for the Commission of the European Communities, Enterprise Directorate General, April.
- Financial Accounting Standard Board, FASB, (٢٠٠١), "Goodwill and Other Intangible Assets", FAS No.١٤٢, Norwalk, CT: FASB, June.
- Financial Accounting Standard Board, FASB, (٢٠٠٢), "Disclosure of Information About Intangible Assets Not Recognized in Financial Statements", Proposal for a New Agenda Project, Norwalk, CT: FASB, Aug.
- Financial Accounting Standard Board, FASB, (٢٠٠٧), "Business Combinations (Acquisition Method)", FAS No.١٤١R, Norwalk, CT: FASB, Dec.
- Financial Accounting Standard Board, FASB, (٢٠١١)," Concept Statement No.٥, Recognition and Measurement in Financial Statement of Business Enterprises".
- Garanina, T., and Dumay, J., (٢٠١٧), “Forward-looking intellectual capital disclosure in IPOs: implications for intellectual capital and integrated reporting”, Journal of Intellectual Capital, Vol. ١٨, No. ١.
- Gholamreza, K. and Mahdi, M., & Mohsen, K., (٢٠١٢), "The impact of Intellectual Capital Changes on Profit Quality Indexes Evidence from Tehran Stock Exchange" ,Science Series, Vol. ٤, N.٧.

- Goebel, V., (٢٠١٥), “Is the literature on content analysis of intellectual capital reporting heading towards a dead end?, Journal of Intellectual Capital, Vol. ١٦ No. ٣.
- Gruning, Michael, (٢٠١١)," Capital Market Implications of Corporate Disclosure: German Evidence" , Journal of VHB, Vol. ٤, Issue. ١١.
- Guthrie, James, (٢٠٠١), "The Management, Measurement and the Reporting of Intellectual Capital", Journal of Intellectual Capital, Vol.٢, No.١.
- Husin, Norhayati Mat, Keith Hooper and Karin Olesen, (٢٠١٢), "Analysis of Intellectual Capital Disclosure – An Illustrative Example", Journal of Intellectual Capital, Vol.١٣, No. ٢.
- John D. James G. , (٢٠١٧)," Involuntary disclosure of intellectual capital: is it relevant? ", Journal of Intellectual Capital, Vol. ١٨, Issue. ١ .
- Joshi, M. and Ubha, D., (٢٠٠٩), " Intellectual Capital Disclosure: The Search for anew Paradigm in Financial Reporting by The knowledge Sector of Indian Economy", Electronic Journal of Knowledge Management ,Vol. ٧,No. ٥.
- Kamath, B., (٢٠٠٨).” Intellectual Capital Disclosure in India : Content Analysis of Firms ”, Journal of Resources Costing and Accounting, Vol. ١٢,No.٣.
- Kamath, G. Bharathi, (٢٠٠٨), " Intellectual Capital and Corporate Performance in Indian Pharmaceutical Industry ", Journal of Intellectual Capital, Vol.٩, No.٤.
- Kavida, V. and Sivakoumar,(٢٠٠٩), "Intellectual Capital: A strategic Management Perspective ", Available from www.proquest.com.
- Khan, S.,(٢٠٠٨)," Intellectual Capital and The perceived Relevance of The balance Sheet as Avalue Measure for Corporations ", Journal of American Academy of Business, Cambridge, Vol. ١٢, No.٢.

- Mangena, M., Pike, R. and Li, J., (٢٠١٠)," Intellectual Capital Disclosure Practices and Effects on The cost of Equity Capital :UK Evidence", Edinburgh: Institute of Chartered Accountants of Scotland .
- Melloni, G., (٢٠١٥), “Intellectual capital disclosure in integrated reporting: an impression management analysis”, Journal of Intellectual Capital, Vol. ١٦, No.٣.
- Mohamed, A. and Habib, A.,(٢٠١٣)," The impact of Intellectual Capital Disclosure Cost of Equty Capital", Journal of Economics, Financial and Administrative Sciences, Vol. ١٨, No. ٣٤.
- Nielsen, C., Roslender, R. and Schaper, S., (٢٠١٦), “Continuities in the use of the intellectual capital statement approach: elements of an institutional theory analysis”, Accounting Forum, Vol. ٤٠ ,No. ١.
- Nielsen, C., Roslender, R. and Schaper, S., (٢٠١٦), “Continuities in the use of the intellectual capital statement approach: elements of an institutional theory analysis”, Accounting Forum, Vol. ٤٠, No. ١.
- Oliveira, L., Rodrigues, L. and Craig, R., (٢٠١٠), “Intellectual capital reporting in sustainability reports”, Journal of Intellectual Capital, Vol. ١١, No. ٤.
- Roslender, R. and Robin F., (٢٠٠٤), "Intellectual Capital Accounting in the UK: A Field Study Perspective", Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. ١٧, No. ٢.
- Schaper, S., (٢٠١٦), “Contemplating the usefulness of intellectual capital reporting: reasons behind the demise of IC disclosures in Denmark”, Journal of Intellectual Capital, Vol. ١٧ No. ١.
- Sivakoumar, N. and Kavida, v., (٢٠١٠), " The Impact of intellectual capital on international Business-An analysis of investments in intellectual capital & export performance “, Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=١٦٢٢١٩٩.

- Yi, A. & Davey, H., (٢٠١٠)," Intellectual Cpital Disclosure in Chinese (mainland) Companies", Journal Intellectual Capital, Vol.١١, No.٣.

الفصل الثالث

الإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية

مقدمة :

أصبح الاعتماد على الإفصاح المالي فقط لا يفي بالاحتياجات المعلوماتية؛ التي تمكن المستثمرين وأصحاب المصالح من التقييم الشامل لأداء الشركة التاريخي والتنبؤ بأدائها المستقبلي، وخاصة في ظل توجه أنظار العالم نحو تحديات الاستدامة البيئية وتأثيرها في أداء الشركات واستدامتها. (Bernardi & Stark, ٢٠١٨).

ومن ثَم أصبح من الضروري إعادة النظر في المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية التقليدية لكي تفي باحتياجات المستثمرين ومستخدمي تلك التقارير، حيث تمثل المعلومات الواردة بها الحد الأدنى من المعلومات التي يتم الإفصاح عنها، الأمر الذي دفع للاهتمام بتوسيع نطاق الإفصاح بتلك التقارير ليشمل الإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية للشركات، وذلك لتوفير المعلومات الملائمة لاحتياجات المستثمرين، والتي تمكنهم من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة (عرفه ومليجي، ٢٠١٦).

ونتيجةً لذلك؛ بدأ الاهتمام بمبادرات الإفصاح عن الاستدامة البيئية للشركات على المستويين الأكاديمي والمهني، وذلك لتوفير المحتوى المعلوماتي البيئي الملائم لاحتياجات المستثمرين ومتخذي القرارات، والعمل على تعديل وتطوير النموذج التقليدي للتقارير المالية لكي تعكس كل من المعلومات المالية وغير المالية لمستخدميها، بما يمكن من تقييم مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها الاقتصادية واستدامتها البيئية. وقد ترتب على تلك المبادرات تقديم مقترحات للإفصاح المالي وغير المالي تشمل الأبعاد البيئية، وذلك من خلال مدخل جديد للإفصاح عن معايير الاستدامة البيئية.

وقد أدى تفاقم المشكلات البيئية، وارتفاع وتيرة التغيرات المناخية خلال الفترات الأخيرة، و انعكاساتها السلبية على الأوضاع المالية والاقتصادية للشركات؛ إلى إثارة الشكوك حول مدي قدرة التقارير المالية التقليدية على إظهار الأداء الحقيقي للشركات وإعطاء صورة كاملة عن كافة أنشطتها، وخاصة في ظل توجه الشركات العالمية نحو تبني استر اتيجيات الاستدامة البيئية، وارتفاع ضغوط المنظمات الحكومية وغير الحكومية، وتز ايد وعي المستثمرين بأهمية وضرورة الإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية من ناحية، و اتجاه الشركات لتعزيز مصداقية تقاريرها المالية وتحسين مستوى الشفافية لتحسين سمعتها وتأكيد شرعيتها المؤسسية من ناحية أخرى.

ويعد قصور التقارير المالية التقليدية في الإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية – ومن ثم عدم قدرتها على تلبية احتياجات ذوي المصلحة خاصة في ظل انتشار الاستثمار الأخلاقي – أهم مظاهر مشكلة الدراسة الحالية، وتزداد هذه المشكلة وضوحاً مع عدم توافر المعايير المحاسبية الكافية التي تنظم الإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية، الأمر الذي ينعكس على تباين مستوى الإفصاح عن الاستدامة البيئية فيما بين الشركات، وهو ما قد يؤدي إلى صعوبة اتخاذ القرار الاستثماري من قبل المستثمرين.

ومع تطور مفهوم المسؤولية البيئية والاجتماعية للشركات أصبح الربح بمفرده ليس العامل الوحيد والحاسم في تقييم أداء الشركات، بل امتد الأمر ليصبح هناك شكل من أشكال التعاقد الضمني بين الشركة والبيئة المحيطة، والذي يقضي بتحمل الشركة لمجموعة من المسؤوليات والالتزامات الحالية والمستقبلية تجاه البيئة المحيطة، ومع تزايد الاهتمام بمعلومات الاستدامة البيئية؛ سواء على المستوى المهني والتنظيمي أو على المستوى الأكاديمي؛ ظهر مفهوم تقارير الاستدامة البيئية.

وفي ظل عالمية الأسواق كان لابد لبيئة الأعمال المصرية من مواكبة التطورات في مجال التقرير عن الاستدامة البيئية، حيث أصدرت الجهات التنظيمية مجموعة من التشريعات واللوائح التي تعزز الالتزام بالقضايا البيئية والتقرير عنها، كما أن المبادرات الحكومية في مجال دعم مشاريع الطاقة المتجددة وإعادة التدوير يمكن أن تؤدي دوراً في تعزيز التقرير عن الاستدامة البيئية، فضلاً عن قيام الجهات الحكومية والمهنية بتقديم إرشادات تتعلق بتحفيز الشركات المصرية على تقديم تقارير أكثر شفافية حول أدائها البيئي، بما يشمل الإفصاح الدوري عن المعلومات المرتبطة بانبعاثات الكربون واستهلاك المياه وإدارة النفايات.

وفي ضوء ما سبق يمكن تناول هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:

١/٣ تقارير الاستدامة البيئية كأحد عناصر تقارير الاستدامة:

شهدت بيئة الأعمال الحديثة تطورات سريعة ومتعاقبة في شتى المجالات، وقد كان لتلك التطورات تأثيراً ملحوظاً في عمليات إعداد وتوصيل تقارير الأعمال، وفي ظل الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية والبيئية أصبحت التقارير المالية بمفردها غير كافية لتلبية احتياجات أصحاب المصالح (Bernardi & Stark, ٢٠١٨). وهو ما نتج عنه تبني مبادرة التقارير العالمية Global Reporting Initiative (GRI) لتطوير مجموعة من التقارير غير المالية أبرزها تقارير الاستدامة، والتي تتضمن ثلاث مؤشرات غير مالية رئيسة وهي: مؤشرات الأداء البيئي، ومؤشرات المسؤولية الاجتماعية ومؤشرات الحوكمة.

ولقد حظيت تقارير الاستدامة بقدر كبير من الاهتمام خاصة بعد إطلاق مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول في أبريل ٢٠٠٦ ببورصة نيويورك؛ تحت عنوان: "استدامة الاستثمار في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمية"، وتنامى هذا الاهتمام في وثيقة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في سبتمبر ٢٠١٥، وقد أشارت هذه الوثيقة إلى أهمية تعزيز النمو الاقتصادي والأداء الاجتماعي والاستدامة البيئية، حيث لم يعد تقييم الشركات وبناء سمعتها يعتمد على فلسفة تعظيم الربح ومراكزها المالية فقط، بل اتجهت للإفصاح عن المعلومات غير المالية بجانب المعلومات المالية، بهدف توفير بيئة معلوماتية تتصف بالشفافية والقدرة على التعامل مع المتغيرات البيئية المعاصر.

ونتيجة لذلك اتجهت كثير من الشركات العالمية نحو أشكال جديدة من التقارير؛ لكي تساعد على توفير معلومات تلبي متطلبات الاستدامة البيئية – وخاصة في ظل عدم قدرة التقارير المالية التقليدية على توفير المعلومات التي تلبي متطلبات الاستدامة البيئية – والإفصاح عن أداء الاستدامة البيئية، وتوفير معلومات عنها سواء داخل التقارير، أو من خلال إعداد تقارير مستقلة تحت مسمى تقارير الاستدامة البيئية.

وتعد تقارير الاستدامة البيئية وسيلة مهمة للشركات والمؤسسات للتعبير عن جهودها في الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، وتشمل هذه التقارير مجموعة واسعة من المعلومات حول كيفية تأثير أنشطة الشركات في البيئة المحيطة، والجهود المبذولة لتقليل الآثار السلبية لممارسات الشركات على البيئة.

وعلى الصعيد المحلي؛ تم إصدار المؤشر المصري للمسؤولية S&P EGX-ESG، بالتعاون بين كل من البورصة المصرية ومركز المديرين المصري ومؤسسة ستاندرد & بورز، ويعد البعد البيئي أحد أهم الأبعاد بهذا المؤشر، حيث يجب أن تتضمن تقارير الاستدامة البيئية معلومات عن التأثير البيئي لعمليات المنشآت والشركات، مثل: انبعاثات الغازات والمواد المستنفدة للأوزون، وخطط القضاء على هذه الانبعاثات، واستخدام الشركة للطاقة المتجددة، وإعادة تدوير المواد، وكمية المياه المستخدمة، وغيرها من المؤشرات البيئية.

وجدير بالذكر أن تقارير الاستدامة – بما فيها تقارير الاستدامة البيئية – كانت الخطوة الأولى نحو سعي الجهات التنظيمية إلى الدمج ما بين التقارير المالية وغير المالية في تقرير واحد. حيث أصدر المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة International Integrated Reporting Council (IIRC) إطاراً عاماً لإعداد التقارير المتكاملة، يتضمن المفاهيم الأساسية والمبادئ التوجيهية التي ترتكز عليها التقارير المتكاملة. ويقوم الإطار على أساس مفهوم التفكير المتكامل والرؤية الشاملة لأداء الشركة وقدرتها على الاستدامة البيئية، بهدف توصيل صورة كاملة عن كيفية خلق القيمة داخل الشركة، في الوقت الذي أصبح فيه نجاح أو فشل أي شركة يعتمد على مدى قدرتها على الاستمرار والحفاظ على مواردها البيئية دون استنفاذ .

٢/٣ موقف بيئة الاعمال المصرية من تقارير الاستدامة البيئية:

اكتسبت القضايا البيئية أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة، مما حفز الشركات على تطوير استراتيجياتها لضمان الاستمرار في الأجل الطويل. حيث اتجهت كثير من الشركات نحو التركيز على المجالات المرتبطة بالاستدامة البيئية لتلبية احتياجات جميع أصحاب المصالح بدلاً من التركيز على الأداء الاقتصادي فقط.

وقد تزايد الوعي لدى الشركات بأهمية الاستدامة البيئية نتيجة للضغوط المجتمعية من عدة مصادر، مثل: المساهمين والعاملين والمستثمرين والمقرضين، بالإضافة إلى جهات وضع القوانين والتشريعات الدولية والمحلية، وهو الأمر الذي نتج عنه اهتمام الشركات بالإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي أو ما يطلق عليه الإفصاح عن الاستدامة، وقد ساعد هذا الإفصاح على تحسين سمعة وصورة الشركة أمام المجتمع، وبما يضمن استدامة ربحيتها وتحقيق ميزة تنافسية لها.

وفيما يتعلق بالإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية؛ فقد أصبح ينظر إليها كمدخل لتحسين قدرة الشركة على التنمية المستدامة، وتعزيز مركزها التنافسي ووضعها المالي، ومن ثم رفع قيمة أسهمها، بالإضافة إلى أن التزام الشركات بتحسين مستوى الإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية؛ يعد تحقيقاً لمتطلبات المسؤولية البيئية، والمشاركة في تحمل الأعباء العامة والتنمية المستدامة للمجتمع ككل .

وقد أكدت المنظمة الدولية للمعايير International Organization for Standardization (IOS) في المواصفة القياسية ISO ١٤٠٠١ على ضرورة تضمين البعد البيئي في جميع أنشطة وعمليات الشركة، وذلك من خلال أنظمة إدارة بيئية تتمثل مخرجاتها في تقارير تحتوي على معلومات مالية وغير مالية؛ تفيد أصحاب المصالح في اتخاذ العديد من القرارات (ISO, ٢٠١٥)، كما أصدرت المنظمة أيضاً المواصفة القياسية ISO ٢٦٠٠٠، والتي تتطلب من إدارة الشركة تضمين البعد الاجتماعي في جميع أنشطة الشركة الداخلية والخارجية ذات العلاقة، على أن يتم ذلك من خلال نظم معلومات تتمثل مخرجاتها في تقارير تحتوي على معلومات مالية وغير مالية؛ توضح ناتج أداء البعد الاجتماعي للشركة .

ولم تكن البيئة المصرية بمنأى عن الاهتمام العالمي بتقارير الاستدامة البيئية، وكانت أولى مظاهر هذا الاهتمام والتطوير إضافة تقارير منفصلة عن القوائم المالية تعبر عن الأداء الاجتماعي للشركة، وتلى ذلك إضافة تقارير منفصلة تعبر عن الأداء البيئي، ثم ظهرت بعد ذلك تقارير الاستدامة التي تجمع ما بين التقارير الاجتماعية والبيئية وحوكمة الشركات. وفي إطار الاهتمام بالإفصاح عن استدامة الشركات؛ قامت البورصة المصرية بالتعاون مع كل من مركز المديرين المصري

ومؤسسة ستاندرد & بورز في ٢٣ مارس ٢٠١٠ بإطلاق مؤشر الاستدامة المصري S&P EGX-ESG، وذلك بهدف تصنيف الشركات المسجلة في البورصة المصرية وفقاً لهذا المؤشر.

كما قامت البورصة المصرية بإصدار النسخة الأولى من الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة في نوفمبر ٢٠١٦، ويسهم هذا الدليل في إرشاد الشركات المقيدة إلى تقديم تقارير استدامة دورية توضح فيها أدائها وممارستها المتعلقة بحماية البيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة، كما تضمَن هذا الدليل توضيحاً لأهمية الإفصاح عن أداء الاستدامة، ومسئولية الشركات تجاه الاستدامة، ومتطلبات إعداد تقرير الإفصاح عن الاستدامة.

كما قدمت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية الإصدار الأول لدليل معايير الاستدامة البيئية تحت مسمى "الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر"، والذي يتضمن المعايير العامة للاستدامة البيئية بما يشمل (١٤) مجالاً ونشاطاً ذا تأثير إيجابي مباشر على البيئية.

٣/٣ الاستدامة البيئية وجودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية:

مع تزايد الحاجة لتوفير معلومات تتسم بمستوى عالٍ من الجودة، وتواكب التغيرات والمستجدات في بيئة الأعمال ومتطلبات أصحاب المصالح، وفي ظل انخفاض جودة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية التقليدية، وعدم قدرتها على تقديم معلومات تحقق كافة الخصائص النوعية للمعلومات المفيدة؛ كان لابد من توجيه الاهتمام نحو الإفصاح عن معلومات الاستدامة البيئية، لما لها من دور مهم في تحسين جودة المعلومات المتاحة للمستخدمين.

وتُعد خاصية الملاءمة Relevance من أهم الخصائص التي يجب توافرها في المعلومات التي يمكن تقديمها لمتخذي القرارات الاستثمارية على المستويين الداخلي والخارجي، وتتضمن الملاءمة على خاصيتين فرعيتين هما القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية، ويقصد بالقيمة التنبؤية القدرة على تقييم تأثير الأحداث الماضية والمستقبلية على التدفقات النقدية المستقبلية، في حين تعني القيمة التأكيدية القدرة على تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة، أي تنطوي المعلومات المفيدة على قيمة تأكيدية إذا كانت تقدم تغذية راجعة حول تأكيد أو تغيير التقييمات السابقة .

ولقد أشارت بعض الدراسات إلى أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة البيئية جنباً إلى جنب مع المعلومات المالية يسهم في تحسين ملاءمة المعلومات من خلال زيادة القدرة التنبؤية والتأكيدية لمتخذي القرار الاستثماري، حيث لم تعد المعلومات المالية كافية بمفردها لاتخاذ القرار الاستثماري، ومن ناحية أخرى؛ يسهم الإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية في تحسين القرارات المرتبطة بتخصيص الموارد؛ بما توفره من معلومات عن الفرص والمخاطر البيئية، ومن ثم

تحسين التنبؤ بالمخاطر والفرص المستقبلية المتعلقة بالشركة، الأمر الذي يدعم خاصية ملاءمة المعلومات لأصحاب المصالح في الشركة وبخاصة المستثمرين.

وفيما يتعلق بالخاصية الأساسية الأخرى – التمثيل الصادق Faithful representation – فإن تحقق هذه الخاصية يتوقف على توافر ثلاث خصائص فرعية هي: الاكتمال، والحيادية، والخلو من الأخطاء. ويقصد بالاكتمال شمول التقارير المالية على المعلومات الكمية والوصفية الكافية لجعل أصحاب المصالح قادرين على فهم الأحداث الاقتصادية التي تتعلق بالشركة. أما الحيادية فتعني خلو المعلومات من التحيز في القياس والعرض بغرض التأثير على فئة من فئات أصحاب المصالح. في حين يقصد بالخلو من الأخطاء عدم وجود أخطاء أو سهو في وصف المعلومات، واختيار وتطبيق الطريقة المناسبة للإفصاح، وإن كان ذلك لا يعني الدقة التامة للمعلومات من جميع النواحي، حيث تخضع كثير من البنود للتقديرات المحاسبية، ولذلك يجب الإفصاح عن تلك التقديرات وحدودها بطريقة واضحة .

وقد أكدت دراسة حسن وآخرون (٢٠١٦) على أن التوسع في الإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية يدعم خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المفيدة، ويزيد من أهميتها، ويقلل التحيز فيها؛ وذلك من خلال الربط بين المعلومات المالية وغير المالية التي تتكامل لتؤدي إلى حيادية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها لمتخذي القرارات. كما تشير دراسة رزق وآخرون (٢٠١٨) إلى أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة البيئية يؤدي إلى تحسين خاصية التمثيل الصادق للمعلومات؛ وذلك بما توفره من معلومات عن الأحداث البيئية المهمة التي تحيط بالشركة، والتي تُمكن متخذي القرارات الاستثمارية من تفسير وتوضيح المعلومات المالية، وهو ما يزيد من ثقة المستثمرين في تلك المعلومات، ومن ثم تحسين مصداقية المعلومات.

وإلى جانب دور الإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية في تعزيز الملاءمة والتمثيل الصادق – كخاصيتين أساسيتين لجودة المعلومات؛ فلكي تكون المعلومات الواردة في التقارير المالية مفيدة لمتخذي القرارات يشترط أن تكون قابلة للفهم والتحقق والمقارنة والوقتية – كخصائص داعمة. فعلى الرغم من أن بعض الظواهر تعد معقدة بطبيعتها وصعبة الفهم، إلا أن استبعاد المعلومات حول تلك الظواهر – وإن جعل المعلومات أسهل للفهم – سيجعل تلك التقارير غير كاملة؛ وبالتالي من المحتمل أن تكون مضللة .

وتشير دراسة غنيم (٢٠١٧) إلى أن معلومات الاستدامة البيئية تعزز من خاصية القابلية للفهم Understandability، وذلك لما توفره من معلومات تُمكن من القدرة على تفسير وتوضيح طبيعة الموارد البيئية المتاحة للشركة وكيفية إدارتها، وغيرها من الفرص البيئية المحيطة بالشركة والمخاطر المتوقعة، الأمر الذي يمكن متخذي القرار من فهم وتحليل الأحداث المحيطة بالشركة وربطها بأعمال الشركة.

كما تشير دراسة المجلس الدولي لإعداد التقرير المتكامل (٢٠٢١) IIRC إلى أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة البيئية يدعم خاصية القابلية للمقارنة Comparability، حيث تجمع هذه المعلومات بين الجانب المالي وغير المالي، الأمر الذي يمكن من إجراء المقارنات بين شركة وأخرى وذلك من خلال المقارنة بن البنود المالية والبنود غير المالية، بالإضافة لدعم إمكانية المقارنة الزمنية لنفس الشركة من فترة لأخرى.

وفيما يتعلق بخاصية القابلية للتحقق Verifiability؛ فيقصد بها إمكانية التحقق من صحة المعلومات التي تمثل الأحداث بدون أخطاء جوهرية أو تحير، وترتبط هذه الخاصية بالتمثيل الصادق، وتشير دراسة هندي وآخرون (٢٠٢١) إلى أن معلومات الاستدامة البيئية تسهم في تعزيز خاصية القابلية للتحقق، وذلك من خلال ما توفره من مؤشرات تنبؤية تعبر عن الارتباط بين الأداء المالي وغير المالي، كما أنها على درجة عالية من الحيادية والخلو من الأخطاء.

وفيما يتعلق بخاصية الوقتية Timeliness؛ فيقصد بها توفير المعلومات بالتزامن مع القرارات، حتى لا تفقد قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات، وترتبط هذه الخاصية بالملاءمة أي توفير المعلومات لصانعي القرار في الوقت المناسب بحيث تؤثر في قراراتهم، حيث تعد المعلومات القديمة أو غير المتزامنة مع عملية اتخاذ القرارات غير مفيدة، وبالتالي فكلما كانت المعلومات قديمة أو غير متزامنة مع عملية اتخاذ القرارات كلما كانت فائدتها أقل ولا تحقق خاصية الملاءمة .

ويرى نصير (٢٠١٧) أن الإفصاح عن معلومات الاستدامة البيئية يتصف بدورية العرض للظروف البيئية المحيطة بالشركة، مما يجعل هذه الإفصاح محدثاً باستمرار وفقاً للمستجدات البيئية، كما يتم إعداد تقارير الاستدامة البيئية وفقاً لأطر زمنية تخدم المدى القصير والمتوسط والطويل؛ الأمر الذي يدعم خاصية التوقيت المناسب، ومن ثم رفع مستوى الملاءمة.

<u>٤/٣ الإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية وقرارات المستثمرين:</u>

ظهرت كثير من المحاولات لتحسين جودة الإفصاح المرتبط بالشركات، ومن هذه المحاولات الإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية سواء بشكل مالي أو غير مالي، وفي هذا السياق أوضحت بعض الدراسات أن السبب الرئيس وراء ظهور تقارير الاستدامة البيئية هو الحاجة لتحسين جودة التقارير المالية وزيادة الشفافية، من خلال تقديم الشركات معلومات حول نتائجها المالية وأداء الاستدامة البيئية في تقرير واحد متماسك وموجز يشرح جميع جو انب أنشطة الشركة و آفاقها المستقبلية ويساعد على تدعيم قرارات المستثمرين .

ولقد اختلفت وتباينت نتائج الدراسات السابقة بشأن دور الإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية في التأثير على المتغيرات الحاكمة لقرارات المستثمرين، حيث توصلت بعض الدراسات السابقة (مسعود، ٢٠٢٠؛ Raimo, et al., ٢٠٢٢; Hoang, ٢٠١٨) إلى أن الإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية يسهم بدور إيجابي في تحسين مستوى الشفافية والمساءلة، وتمكين الشركات من إدارة المخاطر، كما أن زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات البيئية والمعلومات غير المالية يُحسن وعي المستثمرين عن الجوانب غير المالية للشركة، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع قاعدة مستثمريها ويقلل من عدم اليقين لدى المستثمرين عن المخاطر المحيطة بالشركة.

كما توصلت بعض الدراسات في هذا المجال إلى أن تقارير الاستدامة البيئية تُسهم في تحسين جودة التقارير المالية، وذلك من خلال تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المفيدة، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على تدعيم قرارات المستثمرين.

وعلى الجانب الآخر؛ أشارت بعض الدراسات إلى أنه على الرغم من وجود علاقة إيجابية ومعنوية بين الإفصاح عن البعد الاجتماعي والاقتصادي وبين جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، إلا أنه لا توجد علاقة معنوية بين الإفصاح عن عناصر البعد البيئي وجودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية، وهو ما يشير إلى عدم وجود تأثير للإفصاح عن البعد البيئي في المتغيرات الحاكمة لقرارات المستثمرين.

وفي ضوء اختلاف وتباين نتائج الدراسات السابقة بشأن العلاقة التأثيرية لمستوى الإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية في المتغيرات الحاكمة لقرارات المستثمرين، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من الدراسة، لذا يسعى الباحثان من خلال الدراسة التطبيقية إلى فحص تأثير مستوى الإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية في ترشيد قرارات المستثمرين.

المراجع

اولاً: المراجع باللغة العربية:

- أحمد، عاطف محمد أحمد. (٢٠١٥). تحليل محتوى الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة للشركات المسجلة بالبورصة المصرية. ***مجلة المحاسبة والمراجعة***، كلية التجارة جامعة، بني سويف، ٣(١)، ٨٥-١٢٤.
- البورصة المصرية. (٢٠١٦). الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامة. متاح على: https://www.egx.com.eg/ar
- الجهاز المركزي للمحاسبات. (٢٠٢٠). ***معايير المحاسبة المصرية الصادرة كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد***. قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٧٣٢) لسنة ٢٠٢٠.
- الشريف، حنان يحي. (٢٠٢١). نظم وتكنولوجيا المعلومات الخضراء لدعم الاستدامة البيئية: شركة IBM. ***مجلة طيبة للدراسات العلمية والأكاديمية***، ٤(٢)، ٧٨٠-٧٩٧.
- بخيت، محمد بهاء الدين، عبد السلام، محمد؛ عبد الرزاق، مروة محمد. (٢٠١٩). دراسة أثر تقارير الاستدامة على الأداء المالي للشركات- دراسة تطبيقية على الشركات العقارية المدرجة في المؤشر المصري للمسؤولية الاجتماعية. ***مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٣(٢)، ٧٥-١٠٥.
- حسن، كمال عبد السلام علي؛ علي، وداد سلطان محمد؛ السجاعي، محمود ابراهيم. (٢٠١٦). أثر التوسع في الإفصاح الاختياري على خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية الليبي: دراسة تطبيقية. ***المجلة المصرية للدراسات التجارية***، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٤٠(٢)، ٢٧٧-٣٠١.
- حسين، ياسر عبادي علي. (٢٠٢٠). الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة وأثره على القيمة السوقية للمنشأة، ***المجلة العلمية للدراسات المحاسبية***، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ٣، ٥١٧-٥٥٢.
- رزق، هبة عبد العاطي محمد؛ قادوس، حمدي محمود عبد الغني؛ المليجي، هشام حسن عواد. (٢٠١٨). تقييم دور التقارير المتكاملة في تحسين جودة الخصائص النوعية للمعلومات المالية. ***مجلة الدراسات والبحوث التجارية***، كلية التجارة، جامعة بنها، ٣٨(٣)، ٤٣١-٤٦٠.
- شاهين، عبد الحميد أحمد (٢٠١٩). دراسة تحليلية لمدي التزام شركات مؤشر الاستدامة المصري بإطار المجلس الدولي للتقارير المتكاملة ودوره في ترشيد قرارات المستثمرين، ***المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية***، كلية التجارة، جامعة مدينة السادات، ٣(٤)، ١٧٣-٢١٢.

- عبد الحليم، أحمد. (٢٠١٧). دور الإفصاح المحاسبي عن ممارسات التنمية المستدامة في ترشيد قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية. الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢١(٢)، ٨٤٨-٩٣١.
- عرفه، نصر طه حسن؛ مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم. (٢٠١٦). الإفصاح عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية. الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠(٧)، ٥١١-٥٤٢.
- غنيم، محمود رجب يس. (٢٠١٧). أثر توكيد مراقب الحسابات للمحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات أصحاب المصالح: دراسة ميدانية وتجريبية في بيئة الأعمال السعودية. مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٤(١)، ١٤٦-٢١٠.
- محرم، عمرو هاني محمود. (٢٠١٩). دور الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تحسين جودة المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية: دراسة ميدانية على البنوك المقيدة بالبورصة المصرية. الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٣(١)، ١٧٣-٢٢٧.
- مرقص، فوزي عبد الباقي فوزي. (٢٠١٧). تقييم مدى التزام الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والتقرير عن أداء الاستدامة: دراسة إمبريقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ٣٧(٢)، ٤٧٥-٥٤٠.
- مسعود، سناء ماهر حمدي. (٢٠٢٠). محددات الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وأثره على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، (١)، ٥٧٤-٦٢٢.
- نصير، عبد الناصر عبد اللطيف محمد. (٢٠١٧). دور التقرير المتكامل في دعم جودة حوكمة الشركات – دراسة نظرية وميدانية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، ٣١(٣)، ١٢٩-١٨٩.
- نصير، عبد الناصر عبد اللطيف محمد. (٢٠٢٢). أثر الإفصاح عن التقرير المتكامل على سيولة الأسهم بالتطبيق على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٦(٢)، ١٣٧-١٩٥.
- هندي، نصر الدين محمد علي؛ أبو الوفا، ناصر محمد أنور؛ علام، أحمد محمود محمد. (٢٠٢١). دور تقارير الأعمال المتكاملة في تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، ٣٥(١)، ١٣٥-١٦٠.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠٢١). دليل معايير الاستدامة البيئية: الإطار الاستراتيجي للتعافي الأخضر. الإصدار الأول.

- وهدان، محمد على محمد؛ عيد، الســـيد عيد محمد. (٢٠٢٠). تقييم تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، ٤٠(٤)، ٣٦٣-٣٩٢.
- يوسف، جمال علي محمد؛ محمد، منة الله صفوت محمد (٢٠٢١). العلاقة بين الإفصاح عن الاستدامة وأثرها على جودة الربحية: دراســة تطبيقية. مجلة الدراســات والبحوث المحاســبية، كلية التجارة، جامعة بنها، (١)، ٢٢١ – ٢٥١.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

- Bernardi, C., & Stark, A. W. (٢٠١٨). Environmental, social and governance disclosure, integrated reporting, and the accuracy of analyst forecasts. *The British accounting review*, *50*(١), ١٦-٣١.
- Calabrese, A., Costa, R., Levialdi, N., & Menichini, T. (٢٠١٦). A fuzzy analytic hierarchy process method to support materiality assessment in sustainability reporting. *Journal of Cleaner Production*, *121*, ٢٤٨-٢٦٤.
- Giannarakis, G., Zafeiriou, E., & Sariannidis, N. (٢٠١٧). The impact of carbon performance on climate change disclosure. *Business Strategy and the Environment*, *26*(٨), ١٠٧٨-١٠٩٤.
- Grewal, J., Hauptmann, C., & Serafeim, G. (٢٠٢١). Material sustainability information and stock price informativeness. *Journal of Business Ethics*, *171*, ٥١٣-٥٤٤.
- Hoang, T. (٢٠١٨). The role of the integrated reporting in raising awareness of environmental, social and corporate governance (ESG) performance. Developments in Corporate Governance and Responsibility, ١٤, ٤٧-٦٩.
- IASB. (٢٠١٨). *Conceptual Framework - when and how prepares of financial statements refer to the conceptual framework*. International of Accounting Standards Board, Available at: http://www.ifrs.org.

- IIRC. (٢٠١٦). Towards Integrated Reporting: Communicating Value in the ٢١st Century, *International Integrated Reporting Council*, London.
- IIRC. (٢٠٢١). The International Integrated Reporting Framework, *International Integrated Reporting Council*, London.
- IOS. (٢٠١٠). *ISO 26000 Guidance on social responsibility*. International Organization of Standardization, Available at: http://www.iso.org.
- IOS. (٢٠١٥). *Introduction to ISO 14001: 2015*, International Organization of Standardization, Available at: http://www.iso.org.
- Khlif, H., Guidara, A., & Souissi, M. (٢٠١٥). Corporate social and environmental disclosure and corporate performance: Evidence from South Africa and Morocco. Journal of Accounting in Emerging Economies, ٥(١), ٥١-٦٩.
- Kılıç, M., & Kuzey, C. (٢٠١٨). Assessing current company reports according to the IIRC integrated reporting framework. Meditari Accountancy Research, ٢٦(٢), ٣٠٥-٣٣٣.
- Liu, C., Su, K., & Zhang, M. (٢٠٢١). Water disclosure and financial reporting quality for social changes: Empirical evidence from China. Technological Forecasting and Social Change, ١٦٦, ١-٢٠.
- Martínez-Ferrero, J., Garcia-Sanchez, I. M., & Cuadrado-Ballesteros, B. (٢٠١٥). Effect of financial reporting quality on sustainability information disclosure. Corporate social responsibility and environmental management, ٢٢(١), ٤٥-٦٤.
- Nguyen, D. T. T. (٢٠٢٠). The relationship between board of directors and sustainability reporting: An empirical study in German large, listed firms. Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Madelaine Brunensis, ٦٨ (١), ٢١١–٢١٨.
- Obeng, V. A., Ahmed, K., & Miglani, S. (٢٠٢٠). Integrated reporting and earnings quality: The moderating effect of agency costs. Pacific-Basin Finance Journal, ٦٠, ١٠١٢٨٥.

- Ordóñez-Castaño, I. A., Herrera-Rodríguez, E. E., Franco Ricaurte, A. M., & Perdomo Mejía, L. E. (٢٠٢١). Voluntary disclosure of GRI and CSR environmental criteria in Colombian companies. Sustainability, ١٣(١٠), ٥٤٠٥.
- Raimo, N., NIcolò, G., Tartaglia Polcini, P., & Vitolla, F. (٢٠٢٢). Corporate governance and risk disclosure: evidence from integrated reporting adopters. Corporate Governance: The International Journal of Business in Society, ٢٢(٧), ١٤٦٢-١٤٩٠.
- Van, H. T., Sibghatullah, A., Chae, S. S., & Aldeehani, T. M. (٢٠٢٠). The impact of environmental and social disclosure on earnings persistence. International Journal of Energy Economics and Policy, ١٠(٦), ٦٩٠-٦٩٦.
- Vogt, M., Hein, N., Da Rosa, F. S., & Degenhart, L. (٢٠١٧). Relationship between determinant factors of disclosure of information on environmental impacts of Brazilian companies. Estudios Gerenciales, ٣٣(١٤٢), ٢٤-٣٨.

الفصل الرابع

الإفصاح المحاسبي والتقارير المتكاملة

مقدمة :

لقد أصبح الاعتماد على الإفصاح المالي فقط لا يفي بالاحتياجات المعلوماتية التي تمكن المساهمين وأصحاب المصالح من التقييم الشامل لأداء الشركة التاريخي والتنبؤ بأدائها المستقبلي، وخاصة في ظل توجه انظار العالم نحو تحديات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمية وتأثيرها على أداء الشركات واستدامتها وقرارات الاستثمار في الأسواق المالية.

ونتيجةً لذلك، بدأ الاهتمام بمبادرات الإفصاح عن المسئوليات البيئية والاجتماعية للشركات على المستويين الأكاديمي والمهني، وذلك لتوفير المحتوى المعلوماتي البيئي والاجتماعي الملائم لاحتياجات المستثمرين ومتخذي القرارات، والعمل على تعديل وتطوير النموذج التقليدي للتقارير المالية لتعكس كلاً من المعلومات المالية وغير المالية لمستخدميها، الأمر الذي يساعد على قياس مدى نجاح الشركة في تحقيق أهدافها الاقتصادية وبالتالي تقييم قدرتها على تحقيق الاستدامة.

وترتب على تلك المبادرات، تقديم مقترحات للإفصاح المالي وغير المالي يشمل الأبعاد (الاقتصادية، البيئية، الاجتماعية، الحوكمية، الأخلاقية والمخاطر، من خلال مدخل جديد للإفصاح يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية المستدامة أطلق عليه " التقارير المتكاملة " Integrated Reports.

وفي ضوء ذلك أصدر المجلس الدولى لإعداد التقارير المتكاملة IIRC إطار عام لإعداد التقارير المتكاملة يتضمن المفاهيم الأساسية والمبادئ التوجيهية التى ترتكز عليها التقارير المتكاملة، ويقوم الإطار على أساس مفهوم التفكير المتكامل والرؤية الشاملة لأداء الشركة، بهدف توصيل صورة كاملة عن كيفية خلق القيمة داخل الشركة، في الوقت الذى أصبح فيه نجاح أو فشل أي شركة يعتمد على مدى قدرتها على خلق القيمة والحفاظ عليها بدون استنفاذ أي من الأصول الرأسمالية الموجودة لديها سواء الأصول المالية أو البشرية أو الصناعية أو الاجتماعية أو الطبيعية والتي تعتمد عليها تلك القيمة.

وفي ضوء ما سبق تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد أثر توجه شركات مؤشر الاستدامة المصري نحو الالتزام بمتطلبات الإفصاح عن التقارير المتكاملة وفقاً لإطار المجلس الدولي للتقارير المتكاملة IIRC وارشادات المبادرة العالمية للتقارير المتكاملة GRI-G ٤ على القيمة السوقية لأسعار أسهم تلك الشركات.

<u>وفي ضوء ما سبق يمكن تناول هذا الموضوع من خلال النقاط التالية:</u>

<u>١/٤ مفهوم ومتطلبات إعداد التقارير المتكاملة:</u>

<u>١/١/٤ مفهوم التقارير المتكاملة:</u>

تزايد الاهتمام بالتقارير المتكاملة سواء على المستوي المهني والتنظيمي او على المستوي الأكاديمي وفي ضوء ذلك ظهرت العديد من المفاهيم للتقارير المتكاملة يمكن تناول أهمها على النحو التالي:

عرف BRLF التقرير المتكامل على انه إطار يجمع المعلومات المالية والبيئية والإجتماعية والحوكمية بشكل واضح ودقيق وقابل للمقارنة، ويُمَكن من توفير معلومات شاملة عن الأداء الكلي للشركة .

كما أشارت Deloitte إلى أن التقرير المتكامل هو تقرير يُفصح عن الصورة الكلية للشركة بشكل يسمح لكل أصحاب المصالح بتقييم قدرة الشركة ومدى تخطيطها للحفاظ على تنافسية طويلة الأجل دون التضحية بالربحية قصيرة.

ومع إصدار IIRC لإطار إعداد وعرض التقرير المتكامل عام ٢٠١٣ قدم المجلس تعريف للتقرير المتكامل على أنه " اتصال موجز وشامل حول كيف أن إستراتيجية الشركة، وأدائها، ونظام الحوكمة فيها، وتوقعاتها – في سياق بيئتها الداخلية والخارجية – يمكن أن يُسهموا في تدعيم قدرة الشركة على خلق القيمة على المدى القصير، والمتوسط والطويل" .

وفي ذات الاتجاه إحدى الدراسات التقرير المتكامل على أنه " شكل حديث للإتصال الخارجي، والذي يجمع معاً المعلومات الجوهرية المالية وغير المالية لدعم أصحاب المصالح في تفسير أحكامهم حول أداء الشركة وقدرتها على خلق القيمة" .

مما سبق يتضح للباحث أنه لا يوجد إتفاق على تعريف محدد لهذا المدخل سواء من قبل الهيئات والمنظمات المهنية أو من قبل الباحثين المهتمين بالمهنة، إلا أنه يوجد اتفاق ضمني بين تلك الدراسات على أن التقارير المتكاملة تشتمل على التقرير المالي وتقرير الإستدامة، من أجل توصيل معلومات مالية وغير مالية.

لذلك يمكن القول إن التقرير المتكامل هو ذلك التقرير الذي يُعطي نظرة كلية عن الشركة من خلال تكامل معلومات الأداء الإجتماعي والبيئي والاقتصادي والحوكمي مع معلومات الأداء المالي للشركة وذلك في شكل

واضح ومتسق وقابل للمقارنة من قبل أصحاب المصالح، وبالتالي فإن التقرير المتكامل يعتبر جزء من عملية الاتصال بين الشركة وأصحاب المصالح، بحيث يُمكّنهم من تقييم قدرة الشركة على خلق، والحفاظ على القيمة خلال الأجل القصير والمتوسط والطويل.

٢/١/٤ متطلبات إعداد التقارير المتكامله:

في ضوء الإطار الدولي الصادر عن المجلس الدولي للتقارير المتكامله IIRC تم وضع مقومات إعداد التقرير المتكامل التي تتمثل في المبادئ التوجيهية وعناصر المحتوى والتي تهدف إلى تحديد محتوى التقرير المتكامله، وذلك لتمكين موفري رأس المال وأصحاب المصالح من إتخاذ قرارات سليمة حول القضايا التي تساعد على خلق القيمة على المدى القصير، والمتوسط، والطويل.

وفيما يلي توضيح للمبادئ التوجيهية وعناصر المحتوى التي يتطلبها الإطار الدولي للتقارير المتكاملة الصادر عن IIRC (IIRC, ٢٠٢١):

اولاً: المبادئ التوجيهية :

يرتكز التقرير المتكامل على سبعة مبادئ توجيهية توضح محتوى التقرير وكيفية عرض المعلومات فيه. وتتمثل هذه المبادئ في :

١- التركيز الإستراتيجي والتوجه المستقبلي: يجب أن يوفر التقرير المتكامل رؤية حول إستراتيجية الشركة، ومدى إرتباط هذه الإستراتيجية بقدرة الشركة على خلق القيمة في الأجل القصير، والمتوسط والطويل.

٢- ترابط المعلومات: حيث يوضح التقرير المتكامل صورة شاملة لترابط عناصر المحتوى، والمعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية، ورؤوس الأموال، والمعلومات المالية وغير المالية.

٣- العلاقات مع أصحاب المصالح: يجب أن يوفر التقرير المتكامل رؤية حول طبيعة وجودة علاقة الشركة مع أصحاب المصالح فيها. أي كيف وإلى أي مدى تدرك الشركة، وتأخذ في إعتبارها وتستجيب لإحتياجات ومطالب أصحاب المصالح المشروعة.

٤- الأهمية النسبية: يجب أن يُفصح التقرير المتكامل عن معلومات حول القضايا التي يمكن أن تؤثر بشكل جوهري على قدرة الشركة على خلق القيمة على المدى القصير، والمتوسط والطويل.

٥- الإيجاز: يجب أن يكون التقرير المتكامل موجزوبعيد عن الإسهاب، بمعنى أن يشمل المحتوى جميع إستراتيجيات الشركة والحوكمة، والإتجاهات المستقبلية بدون تحميله معلومات زائدة و أقل أهمية.

٦- الموثوقية والإكتمال: يجب أن يتضمن التقرير المتكامل جميع المسائل الجوهرية سواء كانت إيجابية أو سلبية بطريقة متوازنة (غير متحيزة في اختيار المعلومات أو عرضها) وخالية من أي أخطاء جوهرية، كما يمكن أن تُعزَز الموثوقية بآليات مثل مشاركة أصحاب المصالح والتوكيد الداخلي والخارجي للتقارير المتكاملة.

٧- الإتساق والقابلية للمقارنة: ينبغي أن تُقَدم المعلومات الواردة في التقارير المتكاملة على أساس أن تكون متو افقة مع مرور الوقت؛ وبطريقة تُتيح المقارنة مع غيرها من الشركات بقدر ما هو جوهري لقدرة الشركة على خلق القيمة مع مرور الوقت.

ثانياً : عناصر المحتوى:

وفقاً للإطار الذي عرضه IIRC فإن التقرير المتكامل يجب أن يعرض ثمانية عناصر، ويبدأ كل عنصر بسؤال. وهذه الأسئلة يجب الإجابة عليها حتى يطلق على التقرير أنه تقرير متكامل وفقاً لإطار IIRC، وتتمثل هذه العناصر في الآتي:

١- الرؤية التنظيمية والبيئة الخارجية: ماذا تفعل الشركة وما هى الظروف التي تعمل فيها؟ ويوفر هذا العنصر الأساس لمستخدم التقرير المتكامل الذي يمكن أن يستند إليه لتقدير التأثير الجوهري للأحداث غير المتوقعة على التدفقات النقدية المستقبلية.

٢- الحوكمة: كيف يُدعم هيكل الحوكمة قدرة الشركة على خلق القيمة في الأجل القصير والمتوسط والطويل؟

٣- نموذج الأعمال: ما هو نموذج الأعمال التجاري للشركة؟ ويُقصد بنموذج الأعمال " العملية التي تسعى الشركة من خلالها إلى خلق القيمة والحفاظ عليها في الأجل القصير، والمتوسط والطويل".

وفي هذا السياق فإن خلق القيمة لا يتم داخل الشركة فقط لكن تتأثر تلك العملية أيضاً بالعوامل الخارجية مثل الظروف الاقتصادية، والقضايا الإجتماعية التي يمكن أن تمثل فرص أو مخاطر في البيئة الخارجية. كما أن علاقات الشركة مع العاملين، العملاء، والموردين لها أيضاً تأثير على عملية خلق القيمة.

٤- سياق التشغيل متضمناً المخاطر والفرص: ما هى المخاطر والفرص التي تؤثر على قدرة الشركة على خلق القيمة في الأجل القصير، والمتوسط، والطويل، وكيف تتعامل الشركة معها؟ ويصف هذا الجزء من التقرير العوامل الخارجية التي تؤثر على العمل (سواء إيجابياً أو سلبياً).

٥- الأهداف الإستراتيجية وتخصيص الموارد: أين تريد أن تذهب الشركة وكيف تعتزم الوصول إلى هدفها؟ فهذا الجزء من التقرير يجب أن يوضح كيف تنظر الشركة للمستقبل وكيف تحقق ذلك.

٦- الأداء: إلى أي مدى حققت الشركة أهدافها الإستراتيجية عن الفترة، وما هى النتائج والمتمثلة في التأثيرات التي حدثت في رؤوس الأموال؟ ويصف هذا الجزء من التقرير المستويات الحالية للأداء التي تعد الاساس لتحديد كل من؛ التقدم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية وفهم الرؤية المستقبلية للشركة.

٧- النظرة المستقبلية: ما هى التحديات المحتمل أن تواجه الشركة أثناء متابعة إستراتيجيتها، وما هى الآثار المحتملة لنموذج أعمالها وأدائها المستقبلي؟ ويوفر هذا الجزء من التقرير الأساس للمستخدمين لتشكيل وجهات نظرهم حول الآفاق المستقبلية طويل الأجل للشركة.

٨- أساس الإعداد والعرض: كيف يمكن للشركة أن تحدد الأمور التي يجب أن تدرج في التقرير المتكامل؟ وكيف يمكن تحديد هذه الأمور كمياً أو قيمياً؟

٢/٤ التوجه نحو التقارير المتكاملة و انعكاسه على أسعار الأسهم:

١/٢/٤ دو افع توجه الشركات نحو التقارير المتكاملة:

في ظل عدم قدرة التقارير المالية الحالية وقصورها في توفير المعلومات غير الماليه التي يحتاجها أصحاب المصالح، أصبح هناك إتفاق على المستوي المهني والاكاديمي على أن الإبقاء على الأنظمة الحالية سوف يترتب عليه توجيه الكثير من الإنتقادات للتقارير المالية الحاليه.

ونتيجةً لذلك، أصبح من الضروري إحداث تغييرات جذرية في محتويات التقرير المالي ليوفر معلومات شاملة عن الأداء بجو انبه الثلاثة (الاقتصادي والإجتماعي والبيئي) والتي تُساهم في خلق القيمة على المدى البعيد.

وفي ضوء ذلك يري الباحث أن هناك دو افع مختلف لتوجه الشركات نحو الالتزام بمتطلبات التقارير المتكاملة يتمثل أهمها في الآتي:

الدافع الأول: الدافع التنظيمي:

ظهرت الحاجة للتقرير في الفكر المحاسبي من خلال الحاجة إلى لغة مشتركة في الإفصاح، وكنتيجة للقصور الموجود في التقارير المالية وتقارير الإستدامة والحوكمة، بالإضافة إلى حاجة الشركات لتحسين مستوى الشفافية في تقريرها، وتحسين التواصل مع أصحاب المصالح، وتوفير احتياجاتهم من المعلومات، وتمكينهم من

تقييم مقدرة الشركة على خلق القيمة، و أيضاً حاجة المنظمات المهنية لوجود إطار مقبول قبولاً عاماً يحقق الاتساق والقابلية للمقارنة.

حيث كانت التقارير المالية تُمثل – بلا شك – الوسيلة الأساسية التي يعتمد عليها المستثمرون في الحصول على المعلومات حتى وقتنا هذا، لكن ثبت أن هذا الشكل من التقارير وفقاً للمعايير المحاسبيه لا يمكن من مواكبة التطورات والتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال دون فقدان الموثوقية والوضوح، وفي السنوات الأخيرة تأثرت قيم الشركات إلى حد كبير بالعناصر التي لم يتم تمثيلها بشكل صحيح في التقارير المالية، كما أن هذه التقارير لا تأخذ في الحسبان أنشطة الشركات بشكل كامل حيث تستبعد المعلومات المتعلقة بتصرفات الشركة وأدائها الإجتماعي والبيئي.

واستمر التطور في التقارير بأضافة تقارير الاستدامة أو التقارير غير المالية، الا انه اتضح لها العديد من العيوب التنظيميه والتي يتمثل أهمها في إنفصالها عن التقارير المالية الأمر الذي يؤدي إلى عدم الإتساق في المفاهيم ومنهجيات القياس والتعامل مع معلومات تلك التقارير من قبل المحللين الماليين والمستثمرين بطريقة مختلفة عن المعلومات المالية، عدم قدرتها علي الربط بين إستراتيجية الشركة وأدائها المالي والإجتماعي والبيئي والحوكمي، فشلها في معالجة ثقة المجتمع بشأن ممارسات الأعمال، ولا يزال الكثير ينظرون إليها على أنها مجرد فرع من العلاقات العامة وأداة لتحسين سمعة الشركة.

<u>الدافع الثاني: الدافع تعويضي:</u>

يعتبر من أهم أسباب الحاجة إلى التقرير المتكامل التي تؤدي إلى خلق الطلب عليه، هو عدم كفاية معلومات التقارير المالية أو تقارير الإستدامة والحوكمة – وعدم إرتباطها ببعضها أو بإستراتيجية الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة أصحاب المصالح على تكوين صورة شاملة عن أداء الشركة وبالتالي عدم قدرتها على خلق القيمة والحفاظ عليها خلال الأجل القصير والطويل .

بالأضافه الي وجود فجوة بين ما تُفصح عنه الشركات وبين ما يطلبه أصحاب المصالح، وأن هذه الفجوة ترجع بشكل رئيسٍ إلى أن التقارير المالية وغير المالية تعد حالياً بشكل منفصل عن بعضها البعض، فضلاً عن إحتوائها على كمية كبيرة من المعلومات الأمر الذي يجعلها معقدة وصعبة الفهم ولا توفر لأصحاب المصالح فهماً لطبيعة العلاقات والترابط بين المعلومات المالية وغير المالية، والتي تعد ضرورية لإجراء التقييم الفعال لأداء الشركات وقدرتها على خلق القيمة في المستقبل.

أضف إلى ذلك أن التقارير الحالية لا تعكس بشكل فعال رؤوس الأموال غير الملموسة والتي تؤثر على عملية خلق القيمة، لذلك هناك حاجة لتقرير يقدم صورة كاملة عن الوضع الحقيقى للشركة.

الدافع الثالث: الدافع الأخلاقي:

جاءت الحاجة للتقرير المتكامل نتيجة الالتزام الأخلاقي للشركات، فالشركات أصبحت أكبر إداراكاً أن بقاءها واستمرارها يتوثق بشكل رئيسٍ على حجم الدعم الذي يقدمه المجتمع لها، لذلك فهى ملزمة أخلاقياً بتعزيز مساهمتها الإيجابية في المجتمع، مما يجعل أصحاب المصالح يتوقعون أن تعكس تقارير الشركات دورها في المجتمع وتُفصح عن الأداء الإيجابي والسلبي على حد سواء.

وفي نفس الاتجاه أكد Eccles وآخرون على أنه هناك أسباباً أكثر جوهرية دعت الشركات للتوجه للتقرير المتكامل، وهي حاجة الشركات للشفافية لتحسين سمعتها وكسب ثقة أصحاب المصالح والتواصل معهم وتوفير احتياجاتهم من المعلومات.

٢/٢/٤ مدي توجه الشركات المصرية نحو التقارير المتكاملة:

كانت التقارير المالية تُمثل الوسيلة الأساسية في بيئة الأعمال المصريه التي يتم الاعتماد عليها في الحصول على المعلومات، لكن ثبت أن هذا الشكل من التقارير وفقاً للمعايير المحاسبيه لا يُمكن من مواكبة التطورات والتغيرات المستمرة في بيئة الأعمال دون فقدان الموثوقية والوضوح، وفي السنوات الأخيرة تأثرت قيم الشركات إلى حد كبير بالعناصر التي لم يتم تمثيلها بشكل صحيح في التقارير المالية، كما أن هذه التقارير لا تأخذ في الحسبان أنشطة الشركات بشكل كامل حيث تستبعد المعلومات المتعلقة بتصرفات الشركة وأدائها الإجتماعي والبيئي.

واستمر التطور في التقارير في بيئة الاعمال المصريه بأضافة تقارير منفصله تعبر عن الأداء الاجتماعي للشركه وتلها أضافة تقارير منفصله تعبر عن الأداء البيئي ثم ظهرت بعد ذلك تقارير الاستدامة أو التقارير غير المالية والتي تجمع ما بين التقارير الاجتماعيه والبيئيه والحوكميه للشركه.

وجاء تبني بيئة الاعمال المصريه لتقارير الاستدامه في إطار اهتمامها بالاتجاهات العالميه الحديثه في مؤشرات أسواق المال العالميه، حيث قامت البورصه المصريه بالتعاون مع كل من مركز المديرين المصري ومؤسسة ستاندرد آند بورز في ٢٣ مارس ٢٠١٠ ببناء وطلاق مؤشر الاستدامه المصري S&P/EGX-ESG، وذلك بهدف تصنيف الشركات المسجله في البورصه المصريه وفقاً لهذا المؤشر.

كما اصدرت البورصة المصرية في عام ٢٠١٦ الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات عن أداء الاستدامة بهدف مساعدة الشركات في التركيز على احتواء التقارير على الأحداث الجوهرية، واشتمل الدليل علي خطوات اعداد التقرير وهي :(البورصة المصريه،٢٠١٦)

١	تحديد موضوعات الإفصاح عن الاستدامة	٢	اشراك مجلس الإدارة
٣	وضع مؤشرات قياس الأداء	٤	واشراك أصحاب المصالح
٥	دمج الاستدامة في أعمال الشركة	٦	تحديد الاحداث الجوهرية

ويتضح من مؤشر الاستدامة المصري والدليل الاسترشادي الصادر عن البورصة المصرية للإفصاح عن الاستدامة في عام ٢٠١٦ ان هناك توجه بشكل غير مباشر نحو التطبيق الجزء لمتطلبات التقارير المتكاملة الصادرة عن المجلس الدولي للتقارير المتكاملة IIRC، خاصة في ظل تقارب خطوات اعداد تقارير الاستدامة وفقاً للدليل الاسترشادية الصادر عن البورصة المصرية مع الإطار العام للتقارير المتكاملة الصادرة عن المجلس الدولي للتقارير المتكاملة IIRC واستمرار سعي البورصة المصرية لمواكبة التطور العالمي في مجال تقييم أداء الشركات.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- إسماعيل، عصام عبد المنعم أحمد، " أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد٢٠، العدد ٤، ٢٠١٦.
- أيمن صابر سيد على، ٢٠١٧، " دراسة أهمية وأثر الإفصاح غير المالي لتقارير الأعمال المتكاملة على خلق قيمة المنشأة واحتياجات أصحاب المصالح"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد ٢، ٢٠١٧,
- البورصة المصرية،" الدليل الاسترشادي لإفصاح الشركات المقيدة عن أداء الاستدامه"،٢٠١٦.
- سلوى عبد الدايم، "تقييم العلاقة بين محتوى الإفصاح فى التقارير المتكاملة وقيمة الشركة: دراسة تطبيقية", مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد ٢، ٢٠١٥.
- علي، عبد الوهاب نصر، " مراجعة تقارير الأعمال المتكاملة "، مجلة الفكر المحاسبي، المؤتمر العلمي السنوي لقسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، بعنوان " الاتجاهات الحديثة في الفكر المحاسبي بين النظرية والتطبيق"، المجلد ١٦، عدد خاص،٢٠١٢.
- عيد، السيد عيد محمد، ٢٠٢١، " جودة التقارير المتكاملة كمدخل لتفعيل دور المراجعة على أساس المخاطر لأغراض تعظيم قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية،٢٠٢١.
- محمد، سمير إبراهيم عبد العظيم، " دور مراقب الحسابات تجاه تقارير الأعمال المتكاملة ونوع التأكيدات المهنية المطلوبة واختبار مدى قبوله لدى أصحاب المصالح لتقليل فجوة التوقعات - دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بني سويف،٢٠١٧.
- مسعود، سناء ماهر حمدي، " محددات الإفصاح عن تقارير الأعمال المتكاملة وأثره على تكلفة رأس المال: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول،٢٠٢٠.
- نصير، عبد الناصر عبد اللطيف محمد، " دور التقرير المتكامل في دعم جودة حوكمة الشركات - دراسة نظرية وميدانية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد ٣١، ٢٠١٧.
- وهدان، محمد علي محمد،" تقييم تأثير جودة التقارير المتكاملة على قيمة المنشأة - دراسة تطبيقية "، مجلة الدارسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد ٤٠، المجلد٤٠، ٢٠٢٠.
- يونس، وليد حمدي الحسيني، " دور التقارير المتكاملة للأعمال في دعم وتعزيز اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة ميدانية على شركات المساهمة المصرية"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة بالإسماعلية، العدد ٣، المجلد ١٢، ٢٠٢١.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

- Abeysekera, I., " A template for Integrated Reporting", Journal of Intellectual Capital, Vol. ١٤, Iss. ٢, ٢٠١٣, PP. ٢٢٧-٢٤٥.
- Bernardi, C. & Stark, A., " Environmental, Social and Governance Disclosures, Integrated Reporting and the Accuracy of Analyst Forecasts", The British Accounting Review, Vol. ٥٠, ٢٠١٨, PP. ١٦-٣١.
- Busco, C., Frigo, M., Quattrone, P. & Riccaboni, A.," Redefining Corporate Accountability through Integrated Reporting", Strategic Finance, August ٢٠١٣, PP. ٣٣-٤١.
- Deloitte, " Integrated Reporting A better View?", Working Paper, ٢٠١١, Available at: http://www.ssrn.com.
- Eccles, R. & Armbrester, K., " Integrated Reporting in the Cloud", First QUARTER, Issue ٨, ٢٠١٢.

- Eccles, R., Michael, P., Krzus, M. & Rogers, R. & Serafeim, G., " The Need for Sector-Specific Materiality and Sustainability Reporting Standards", Journal of Fasan, M., " Annuals Reports, Sustainability Reports and Integrated Reports: Trends in Corporate Disclosures, Integrated Reporting- Concepts and Cases that Redefine Corporate Accountability, August ٢٠١٣, PP. ٤١-٥٧.
- García-Sánchez, I., Rodŕguez-Ariza, L. & Fŕias-Aceituno, J., " The Cultural System and Integrated Reporting", International Business Review, Vol. ٢٢, Iss. ١٠, ٢٠١٣, PP. ٨٢٨-٨٣٨.
- Haji, A. & Hossain, D., " Exploring the implications of integrated reporting on organizational reporting practice: Evidence from highly regarded integrated reporters", Qualitative Research in Accounting and Management, Vol. ١٣, Iss. ٤, ٢٠١٦, PP. ٤١٥-٤٤٤.
- Hoque, M., " Why Company Should Adopt Integrated Reporting", International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. ٧, Iss. ١, January ٢٠١٧, PP. ٢٤١-٢٤٨.

- International Federation of Accountants (IFAC), " Investor Demand for Environmental Social, and Governance Disclosures Executive Summery", ٢٠١١a, Available at: www.ifac.org.
- International Integrated Reporting Council (IIRC), " The International (IR) Framework", January ٢٠٢١, Available at:
- International Integrated Reporting Council (IIRC), " Towards Integrated Reporting – Communicating Value in the ٢١st Century", ٢٠١١, Available at:https://integratedreporting.org/wp-content/uploads/٢٠١١/٠٩/IR-Discussion-Paper-٢٠١١_spreads.pdf.
- KPMG, " Integrated Reporting Performance insight through better Business Reporting", ٢٠١٢, Available at: www.kpmg.com.
- Lev, B. & Gu, F., " The End of Accounting and The Path Forward for Investors and Managers", John Wiley & Sons.Inc., Hoboken, New Jersey, June ٢٠١٦.
- Lipunga, A., " Integrated Reporting in Developing Countries: Evidence from Malawi", Journal of Management Research, Vol. ٧, Iss. ٣, June ٢٠١٥, PP. ١٣٠-١٥٦.
- Rodertson, F. & Samy, M., " Factors affecting the diffusion of integrated reporting – a UK FTSE ١٠٠ perspective", Sustainability Accounting, Management and Policy Journal, Vol. ٦, Iss. ٢, ٢٠١٥, PP. ١٩٠-٢٢٣.
- Roszkowska-Menkes, " Integrated Reporting: State of the Art and Future Perspectives", as in, Aluchna, M. & Idown, S. (editors), Responsible Corporate Governance towards Sustainability and Effective Governance Structures, Springer International Publishing AG, ٢٠١٧, PP. ٢٢٣-٢٤٦.
- Sean, S., "Arguing for Multiple Capital Model", International Journal of Managerial Studies and Research, Vol.٣, No.٥,٢٠١٥.
- The Business Reporting Leaders Forum (BRLF), " The Perspectives of Australian Stakeholders on the Business Case for Integrated Reporting", Discussion Paper, ٢٠١١, Available at: www.ske.org.au.
- Vitolla, F., Salvi, A., Raimo, N., Petruzzella, F. & Rubino, M., " The impact on the cost of equity capital effects of integrated reporting quality", Business Strategy and the Environment, Vol. ٢٩, Iss. ٢, February ٢٠